مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٣٠**

الأربعاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أشيرو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيدة كاور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المضي قدما في إصلاح قطاع الأمن: التوقعات والتحديات في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2011/627)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

المضي قدماً بإصلاح القطاع الأمني: التوقعات والتحديات في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2011/627)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثلين الرفيعي المستوى وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم تأكيد على أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا وإيطاليا وباكستان وسلوفاكيا وسلوفينيا والسودان وفنلندا وكندا ولكسمبرغ ومصر والمغرب إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/627، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): ببالغ السرور سأدلي بالملاحظات التالية نيابة عن الأمين العام المسافر حالياً.

أولاً، أود أن أشكر حكومة نيجيريا وأن أشكركم، سيدي الرئيس، وزير خارجيتها، على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة عن صون السلم والأمن الدوليين، والمضي قدماً بإصلاح القطاع الأمني، والتوقعات والتحديات في أفريقيا.

إن القطاع الأمني ذا الإدارة السيئة وغير الفعالة يمكنه أن يكون مصدر تحدٍ كبير للاستقرار، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام. وفي الإطار الأوسع لتعزيز سيادة القانون، تقوم الأمم المتحدة بدعم البلدان التي تواجه الصراع في جهودها الرامية إلى بناء القطاعات الأمنية المنضبطة والفعالة والمجدية اقتصادياً.

وثمة حصة كبيرة من دعم الأمم المتحدة للقطاع الأمني تستهدف البلدان الأفريقية، التي أخذ البعض منها – بما في ذلك إثيوبيا وأنغولا وتترانيا وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغانا ومصر ونيجيريا وعدد من البلدان الأخرى – يصبح مصادر هامة للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني لدول أفريقية أخرى. وهناك دول عديدة باتت أيضاً مساهمة نشطة بقوات وشرطة في عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام، وباتت كذلك من أصحاب المصلحة الكبار في الهيكل الأمني الدولي.

ومع ذلك، إن فرص تبادل الخبرات في مجال إصلاح القطاع الأمني الأفريقي نادرة، ولهذا السبب أرحب بالمناقشة الجارية اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد استضاف مجلس الأمن أول مناقشة مفتوحة له بشأن إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠٠٧ تحت رئاسة جمهورية سلوفاكيا (انظر S/PV.5632). وخلصت تلك المناقشة إلى أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة ما فتئت توفر الدعم لإصلاح قطاع الأمن لسنوات عديدة، فإن مشاركتنا كانت مخصصة وغير متناسقة. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير عن هذه المسألة.

إن تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٨ عن إصلاح قطاع الأمن (S/2008/39) استند إلى عقود من الخبرة للمنظمة وأعضائها، وحدّد إطار عمل الأمم المتحدة لإدارة قطاع الأمن ارتكازاً على عدد من المبادئ الأساسية. وهو يعترف بالملكية الوطنية ليس كواجب أخلاقي فحسب، وإنما أيضا كضرورة عملية للشرعية وتحقيق الاستدامة. ولقد مهد التقرير أيضاً الطريق أمام إنشاء وحدة مخصصة لإصلاح قطاع الأمن في المقر، وتوسيع القدرات الميدانية ذات الصلة بعض الشيء، وإنشاء فرقة عمل خاصة تابعة للأمم المتحدة ومشتركة بين الوكالات، تشارك حالياً في رئاستها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي أيار/مايو من العام نفسه، وتحت رئاسة المملكة المتحدة، استضاف مجلس الأمن مناقشة مفتوحة أخرى بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.5889).

ويسرني أن المناقشة الجارية اليوم ستتيح لنا الفرصة لإجراء تقييم منذ اجتمع المجلس لآخر مرة بشأن هذه المسألة.

وأشعر خصوصاً بالتشجيع حيال أن تركيزه ينصب على إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا – وهي مسألة ذات أهمية قصوى للأمم المتحدة.

وفي غضون السنوات القليلة الماضية، زاد الطلب على دعم قطاع الأمن أضعافاً مضاعفة. وأصبح إصلاح قطاع الأمن الآن جزءاً لا يتجزأ من ولاية الكثير من بعثات وعمليات الأمم المتحدة الجديدة، العديد منها في أفريقيا. وأخذت ولاياتنا والطلبات الوطنية للدعم في هذا المجال الحيوي تزداد تعقيداً، بدءاً من التدريب وتطوير البنية التحتية في بوروندي، إلى بناء القدرات من أجل الإدارة والإشراف على المؤسسات الأمنية في ليبريا؛ ومن تقديم المشورة الاستراتيجية للتعبير عن الأولويات الوطنية وتطوير السياسات الأمنية الوطنية والاستراتيجيات والخطط للصومال وكوت ديفوار، إلى المساعدة في تنسيق عمل الشركاء الدوليين لدعم الأولويات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا – بيساو.

ولقد أفادت هذه التجارب الأمم المتحدة بأنه ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع لتنمية قطاع الأمن. فيجب أن تكون المنظمة ويكون شركاؤنا قادرين على التكيف والاستجابة بسرعة. وهي تعلمنا أيضاً أن العديد من التهديدات الأمنية لا يمكن احتواؤها إلا من خلال نهج إقليمي، مثلما تدل عليه، مثلاً، حقيقة أن عدداً من البلدان الأفريقية تعمل معاً للقضاء على البلاء الذي يمثله جيش الرب للمقاومة.

إن الاتحاد الأفريقي، مدعوماً بعدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يتصدّر على نحو هام للغاية العاملين من أجل وضع إطار محدد لإصلاح قطاع الأمن. ويسرني أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تحظى بدعم نشط من وحدتنا لإصلاح قطاع الأمن. وينبغي تشجيع المناطق الأخرى على الاستفادة من هذه التجربة الغنية بغية وضع أطار لإصلاح

قطاع الأمن يهدف إلى بناء القطاعات الأمنية المحترفة وذات الإدارة الجيدة التي يمكنها أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن.

وبينما نعمل على صقل خبراتنا والدخول في مرحلة جديدة، فإن المناقشة الجارية اليوم تتيح فرصة فريدة للتفكير في عدد من المسائل الاستراتيجية. وهناك العديد من الدول الأعضاء، في أفريقيا وفي أماكن أخرى، تدرك أن إدارة قطاع الأمن أمر ضروري للإبلاغ المبكر من الصراعات وتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء السلام المستدام، فضلا عن الاستقرار الإقليمي وحفظ السلام على الصعيد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت التجربة أن إصلاح قطاع الأمن أداة وقائية حاسمة، مثلما سبق لمجلس الأمن أن أكّد عليه. في ليبيريا، على سبيل المثال، فإن المسائل المتعلقة بإدارة قطاع الأمن والمسائل الإدارية والتي لم تحل في منتصف التسعينات من القرن الماضي ساهمت في عودة الصراع على نحو كبير وفي هبوط في اقتصادها بلغ نسبة ٨٠ في المائة.

في الوقت نفسه، يمكن للقطاعات الأمنية أيضا أن تلعب دورا تحويليا حيويا. ففي جنوب أفريقيا، فإن إدارة القطاع الأمن التي تدار على نحو استشاري، ومحفز وطنيا وبتسلسل إداري يتسم بالدقة أدت دورا جوهريا في بناء بلد جديد بعد انتهاء مرحلة الفصل العنصري.

أما في غينيا، فقد تمثل التحدي الرئيسي في إنشاء قطاع أمني مساءل يجسد على نحو أفضل تطلعات السكان. وفي الصومال، فلا مندوحة من تعزيز قدرات القطاع الأمني لإقامة الحكم الرشيد وبسط سلطة الدولة.

لقد تم تخصيص ما يقرب من ٢٠ في المائة من موارد صندوق بناء السلام لأنشطة القطاع الأمني في مجموعة من البلدان. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها من أن تعمل معا كفريق واحد وذلك لضمان توفير الموارد والطاقات الدولية لتحقيق نتائجها المرجوة.

لهذا السبب، أقدر الجهود التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والفريق المشترك ووحدة إصلاح القطاع الأمني التي توفر للفريق عمل الأمانة. لقد أصبحت الوحدة وفرقة العمل مزودين رئيسيين للدعم الميداني. ويوفرا معا مجموعة واسعة من الخبرات الفنية لتقديم دعم متنوع ومتخصص مقدم من ”أمم متحدة واحدة“. كما عملت أيضا على تنظيم قائمة بأسماء الخبراء الجاهزين للنشر، وبدأت بتدريب المختصين على نطاق المنظومة. وتعمل أيضا فرقة العمل على إخراج طائفة من الورقات الإرشادية الاستراتيجية، من بين أدوات أخرى. ويسعدني أيضا أن أبلغ عن أن المنظمة قد تبنت مؤخرا سياسة لإصلاح قطاع الدفاع.

من هنا فإني أشعر بالتشجيع إذ أن المجلس يطلب في البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم تقريرا عن كيفية تعزيز نشاطاتنا الحالية والنهج الذي تتبعه المنظمة بأكملها في مجال تطوير القطاع الأمني. إنني على ثقة بأن الدول الأعضاء سوف تجد هذا فرصة جيدة لتعزيز قدرات المنظمة للوفاء بالعدد المتزايد من الطلبات التي ترد للحصول على الدعم.

(تكلم بالفرنسية)

أنا مقتنع تماما بأن ما تتمتع به البلدان الأفريقية من خبرة وآراء متنوعة يمكن أن يساهم في ترسيخ أفضل الممارسات بهدف تحسين وإصلاح القطاع الأمني في أفريقيا وفي العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا لخارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية.

يسعدني أن أكون جزءا من هذه المناقشة الهامة للمضي قدما في التصدي للتحديات التي تقف أمام فرص دعم الأمم المتحدة والمتمثلة في إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما من منظور أفريقي.

إن نيجيريا بلد حافل تاريخه بالتحديات وفوائد تحويل الترتيبات الأمنية ليعكس واقع أي بلد بعد انتهاء الصراع والاستجابة لذلك الواقع. فقبل صدور تعبير إصلاح القطاع الأمني، كان من حتميات الحرب الأهلية النيجرية التي استمرت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٠ أنه تعين على بلدي أن يواجه حالة بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك مسائل إعادة الإدماج والتسريح والإصلاحات. ومن بين الدروس المستقاة من تجربتنا أن إصلاح القطاع الأمني عملية طويلة ويجب أن تكون جزءا من برنامج وطني أوسع. لقد تعلمنا أيضا أن عملية الإصلاح هذه ليست ممارسة سياسية إلى حد كبير فحسب، بل أن أمن المواطنين مرتبط بالدولة ارتباطا لا انفكاك منه.

لقد تعلمنا منذ ذلك الحين أن إدارة الحكم والإصلاح وتحويل القطاع الأمني كلها عناصر ليست حيوية فحسب للمجتمعات الخارجة من حروب، ولكنها أيضاً حيوية للمجتمعات التي تنعم بالسلام. وبغية ترسيخ مكاسب ديمقراطيتنا وتحاشي اللجوء إلى الصراع، من المهم لمؤسساتنا الأمنية أن تعمل بفعالية في ظل سيادة القانون. لذلك أود أن أشدد على أهمية أن يتجاوز إصلاح القطاع الأمني حفظ السلام وأن يمتد إلى عملية بناء السلام برمتها.

وفي ذلك الصدد، أهنئ الأمين العام وفريقه على المنجزات الجديرة بالثناء التي تحققت منذ أن ناقش هذا المجلس لأول مرة المسألة في عام ٢٠٠٧ تحت رئاسة سلوفاكيا (انظر S/PV.5632). وتلاحظ نيجيريا مع التقدير إنشاء الفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني، الذي سرعان ما برز بوصفه آلية للأمم المتحدة لتعزيز التماسك في دعم إصلاح القطاع الأمني. ومما يبعث على التشجيع أن قائمة الخبراء في مجال إصلاح القطاع الأمني قد وضعت ويجري حالياً وضع المبادئ التوجيهية. وأقر بالتزام تلك الدول المستفيدة من دعم الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني وسخاء المجتمع الدولي الأوسع الذي عمل بكد لدعم عمليات الإصلاح الوطنية تلك.

إن نيجيريا تؤيد المبادئ الرئيسية لنهج الأمم المتحدة نحو إصلاح القطاع الأمني، كما جاء في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٨ (S/2008/39)، لا سيما تشديده على الملكية الوطنية. وأشجع الأمين العام بقوة على مواصلة ضمان تقديم دعم الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني على أساس الطلبات الوطنية وتفويضات مجلس الأمن. ومن دون الملكية الوطنية سيظل هناك قصور في الشرعية والاستدامة.

ويساورنا قلق مؤداه أنه على الرغم من أن أفريقيا المسرح الرئيسي لإصلاح القطاع الأمني، إلا أن أصوات وآراء الدول الأفريقية في تحديد ووضع برنامج إصلاح القطاع الأمني بدأ يتسلل إليها الوهن، أو في بعض الحالات الصمت. وهكذا فإن ”الدروس المستقاة“ أصبحت ”دروساً ضائعة“، وأن الفرص للتعلم من آراء المتلقين للدعم في مجال إصلاح القطاع الأمني أصبحت فرصا مفوتة.

في ظل هذه الظروف، فإن الحاجة إلى إبراز آراء الدول الأفريقية المتلقية للدعم بشأن إصلاح القطاع الأمني لا يمكن التشديد عليها أكثر من ذلك. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة على تنظيمه بصورة مشتركة مع البعثة النيجرية، المنتدى الرفيع المستوى بشأن الآراء الأفريقية حول إصلاح القطاع الأمني، الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠١٠. نعرب عن امتناننا لحكومة هولندا على دعمها لذلك الحدث. ونشجع على

أخذ زمام مبادرات مماثلة ترفع من شأن الملكية الوطنية واستداماتها.

إن الظهور السريع للدول الأفريقية كمزودة لدعم إصلاح القطاع الأمني تطور ما برح يتم حتى الآن خارج نطاق إصلاح القطاع الأمني السائد حالياً. وفي ذلك الصدد، يوجد اعتراف متزايد مفاده أن الدول الأفريقية متلقية ومانحة للدعم في ميدان إصلاح القطاع الأمني. وتماشياً مع التقرير الأخير عن القدرة المدنية في حالة ما بعد انتهاء الصراع (انظر S/2011/85)، نشجع على المزيد من المبادرات لدعم التبادلات في إصلاح القطاع الأمني بين بلدان الجنوب.

وبينما يجري الاعتراف بإصلاح القطاع الأمني بوصفه عنصراً جوهرياً في عملية بناء السلام المتعددة الأبعاد، فلا بد له من أن يشكل جزءاً من برنامج إصلاح وطني أوسع لضمان السلم والأمن الوطنيين. وهكذا، بينما ينظر إلى إصلاح القطاع الأمني في أحيان كثيرة بوصفه عنصراً جوهرياً في استراتيجية الخروج لأي عملية من عمليات حفظ السلام، فيمكن له أيضاً أن يسهم في منع نشوب الصراع بالمساعدة على بناء مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة. وإصلاح القطاع الأمني يمثل أيضاً جزءا من عملية طويلة الأجل تتمثل في التجديد المؤسسي المنتظم لجميع الدول، بغض النظر عن مستوى تنميتها.

إن العبرة المستقاة من عدم تجزئة الأمن هو أن الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الأمن قد تكون قاصرة إن لم تكن مرتبطة بتهديدات إقليمية وعالمية للأمن. لذلك أود أن أشدد على العلاقة التبادلية الجوهرية بين عمليات إصلاح القطاع الأمني لدى العديد من الدول الأعضاء والإطار العالمي الذي تنشره الأمم المتحدة. وفي الحقيقة أن الأطر الأمنية الإقليمية لا تساعد فقط على التصدي للتحديات الأمنية العابرة للحدود بل أيضاً تمثل جسراً يربط بين الصعيدين الوطني والعالمي لإدارة القطاع الأمني.

ومن المشجع أن نلاحظ التعاون الممتاز بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني. ونحن على ثقة بأن إطار السياسات العامة للاتحاد الأفريقي المعني بإصلاح القطاع الأمني، والذي تجري صياغته بناء على طلب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، سيشكل لبنة بناء في إطار الأمم المتحدة العالمي لإصلاح القطاع الأمني. وعندما يتم إقرار إطار السياسات العامة للاتحاد الأفريقي المعني بإصلاح القطاع الأمني بصورة رسمية، سيستمر الاتحاد في طلب مساعدة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعال للسياسات العامة.

وخارج أفريقيا، أود أن أشجع الأمين العام بقوة على مواصلة استكشاف نُهج وأُطر عامة لدعم إصلاح القطاع الأمني وإدارته. ونيجيريا مستعدة للتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وستستكشف بالتعاون مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك فريق أصدقاء إصلاح القطاع الأمني، السبل الممكنة لإغناء برنامج العمل في هذا المجال. وسنعمل في إطار الاتحاد الأفريقي على كفالة الاستكمال السريع لإطار السياسات العامة لإصلاح القطاع الأمني على مستوى القارة ووضع خطة عمل للتنفيذ.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغ المجلس بأن كلية الدفاع النيجيرية ستتعاون مع مؤسسة دولية لتنظيم مؤتمر دولي للخبراء بعنوان ”تعزيز الإدارة الديمقراطية للقطاع الأمني: الخبرات الوطنية وأفضل ممارسات الأطراف الفاعلة الدولية“، وسيعقد في أبوجا يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وأود أن أختتم بياني بدعوة الأمين العام إلى استعراض المشاركة الحالية للأمم المتحدة في هذا المجال منذ

صدور تقريره في عام ٢٠٠٨. وستدعم آراء الأمين العام بشأن التحديات التي تعترض نجاح التنفيذ في هذا المجال الهام من العمل تهيئة بيئة ملائمة وإيجاد الموارد اللازمة للأمم المتحدة بغية دعم الدول الأعضاء في هذا المجال على نحو أكثر فعالية واتساقا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة كور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على تولي وفد بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم على رئاستكم لهذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ويمثل إصلاح القطاع الأمني في البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مسألة هامة، وأشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم مناقشة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة بهذا الشأن.(S/2011/627) فإصلاح القطاع الأمني بنجاح أمر حيوي لإرساء السلام والاستقرار الدائمين في البلدان التي تعاني من الصراع أو التي تمر بمرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن جهة أخرى، عادة ما يكون الفشل في إصلاح القطاع الأمني هو السبب في استمرار تخبط بعض البلدان في الصراع لفترات طويلة.

إن البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/3) وتقرير الأمين العام بشأن إصلاح القطاع الأمني، المقدم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عملا بذلك البيان، قد عالجا تعقيدات هذه المسألة على نحو شامل. وحددا أيضا عددا من نقاط العمل الملموسة لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني في حالات الصراع وما بعد انتهائه.

وإذا كان لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني أن ينجح، من الضروري الاعتراف بوضوح منذ البداية بأنه شأن داخلي للبلد. وعلى ذلك المنوال، فإن العملية يجب أن تقودها وتتولى زمامها الدولة الوطنية المعنية. ويجب أن يكون المحرك للعملية هي المتطلبات الوطنية وليس أولويات المانحين. ويتعين أن يصبح النهج القائم على القدرة الذي يجري اعتماده ممارسة لفهم وتوفير ما يتطلبه البلد المعني بدلا من أن يكون ممارسة لتجميع ما يستطيع المانحون تقديمه.

وينبغي أن تظل المبادئ المعيارية لإصلاح القطاع الأمني ضمن إطار الموافقة الوطنية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي ألا يُطمس الفرق بين الفصل السادس والفصل السابع. وسيكفل ذلك أن تظل مشاركة المجلس ومنظومة الأمم المتحدة على النطاق الأوسع في إصلاح القطاع الأمني موجهة لبلد بعينه وتشكل جزءا من استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والاستقرار. وسيخفق إصلاح القطاع الأمني في توطيد المكتسبات التي أحرزها حفظ السلام بعد جهد جهيد إن لم يكن قائما على النمو العضوي ومتصلا بالحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد المعني.

وينبغي للمسائل التشغيلية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني أن تضع في الاعتبار أن الأمن مصطلح عريض وليس مجرد قوات الدفاع والشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون، بل أيضا المؤسسات المسؤولة عن إدارة الحدود، والجمارك، وحالات الطوارئ المدنية، والقضاء وغير ذلك. ونظرا لذلك النطاق الواسع، من الضروري أن تظل الخطط التشغيلية للأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني في كل حالة مركزة على القطاعات ذات الأهمية الحاسمة بدلا من تبديدها في أمور هامشية.

ويستدعي النطاق الواسع لهذه المسألة أيضا استراتيجية طويلة الأمد وجهودا متكاملة ومنسقة فيما بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى المشاركة. كما ينبغي أن

يكون للتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام دور هام في مساعدة البلدان المعنية على بلورة استراتيجية طويلة الأجل وفي تحقيق تكامل الجهود الدولية وتنسيقها.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي بوضوح قدرته على الاستمرار والتزامه بتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل للخطط التشغيلية لإصلاح القطاع الأمني. وينبغي لهذه الخطط أن تضع في الاعتبار بشكل شامل العوامل التقليدية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد المعني، على أساس مصالح أصحاب المصلحة الوطنيين.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من التأكيد على أننا لاحظنا خلال الأشهر القليلة الماضية ميلا لدى المجلس إلى تفويض قوى عاملة وموارد أخرى دون المستوى المطلوب، في الوقت الذي يوسع فيه نطاق الولايات. وكانت هناك دعوات إلى استعراض بعثة ما، حتى قبل أن يتم إنشاء تلك البعثة. وهذا الميل إلى مطالبة البعثات بأن تفعل أكثر بموارد أقل لا يبشر خيرا فيما يتعلق بتنفيذ الخطط التشغيلية لإصلاح القطاع الأمني على أساس دائم في البلدان التي تعاني من الصراع أو البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع والمدرجة في جدول أعمال المجلس.

كما نسمع حججا تساق من أجل تقصير فترة ولايات بعثات الأمم المتحدة حتى عندما تفضل البلدان المضيفة تمديد بقاء بعثات الأمم المتحدة المعنية. إن الانسحاب التدريجي أو الكامل لبعثات الأمم المتحدة قبل الأوان وضد رغبات البلدان المضيفة، قبل أن تتكون لدى المؤسسات المحلية القدرة الكاملة على تولي دورها، ينطوي على مخاطر الانتكاس في الصراع، مما سيتطلب المزيد من الموارد في المستقبل.

وفي الختام، أود القول إن دور الأمم المتحدة في إصلاح القطاع الأمني يجب أن يقوم على أكبر مكامن قوتها: الحياد والعدل وعدم التدخل. وبالسير على هذه المبادئ، ستنال منظومة الأمم المتحدة والبعثات المفوضة من هذا المجلس احترام وثقة جميع أصحاب المصلحة، الذين بدورهم سيتعاونون مع الأمم المتحدة، مما سيؤدي إلى إصلاح القطاع الأمني بشكل ناجح ودائم.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نعترف أيضا بأن هناك بلدانا تملك خبرات غنية في تنفيذ بناء قدرات القطاع الأمني في مجتمعات متعددة الأعراق والأديان واللغات، وفي إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالإضافة إلى القوات النظامية، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من حكومات تلك البلدان في مجال الموارد البشرية المعارة في جميع مجالات إصلاح القطاع الأمني، لأن خبراتها مشابهة إلى حد كبير وذات صلة بالتحديات التي تواجه البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر حكومة نيجيريا على ريادتها بجمعنا اليوم لمناقشة إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا. كما أشكركم شخصياً، سيدي الوزير، على ترؤسكم مناقشتنا هذه.

إن مناقشة المجلس اليوم بشأن إصلاح القطاع الأمني قد تأخرت كثيراً. فقدرة الدول على خفر أراضيها وحماية مواطنيها وإنفاذ قوانينها أمر أساسي لقدرتها على ممارسة سيادتها وتوطيد السلام والاستقرار الإقليميين. مع ذلك، وفي حالات كثيرة جداً، نجد أن قوات الأمن المحلية تفتقر إلى القدرة، أو الأسوأ من ذلك أنها تهدد نفس المواطنين الذين يتعين عليها خدمتهم. وكثيراً ما اضطررنا إلى الاعتماد على حفظة السلام الدوليين لكي يسدوا مؤقتاً أي فجوة قد يؤثر شعب دولة ما معالجتها بطريقته الخاصة بشكل دائم.

ومن ليبريا إلى هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن سحب حفظة السلام الدوليين يرتبط الآن ببناء

مؤسسات الأمن الوطنية. وهناك الآن على الأقل ١١ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكاتب بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة قد فوضت بإجراء أنشطة إصلاح القطاع الأمني، ١٠ منها في أفريقيا. وتقدم الأمم المتحدة والعديد من الأطراف الفاعلة، ومن بينها الولايات المتحدة، إسهامات مهمة في إصلاح القطاع الأمني في تلك البلدان.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، مثلاً، استثمرت حكومة بلدي أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في دعم إصلاح الدفاع والشرطة في جنوب السودان، وأكثر من ٢٨٠ مليون دولار في إصلاح قطاع الدفاع والشرطة والعدالة في ليبريا وحوالي ١١٠ ملايين دولار في إصلاح الدفاع والشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعم الولايات المتحدة أيضاً برامج إصلاح القطاع الأمني في عدد من البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

ونأمل أن تحفز مناقشة مجلس الأمن اليوم بشأن إصلاح القطاع الأمني ومشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده العمل على أربع جبهات.

أولاً، ينبغي أن نتبع نهجاً شاملاً وأطول أجلاً إزاء إصلاح القطاع الأمني. وكما أشار الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٨ بشأن الموضوع (S/2008/39)، فإن القطاع الأمني لا يقتصر على الأفراد النظاميين – فهو يشمل سائر مؤسسة الدفاع والأفراد المدنيين المعنيين بإنفاذ القانون وبالسجون، وأجهزة الاستخبارات والمؤسسات التي تتعامل مع إدارة الحدود ووكالات الجمارك والمنظمات التي تعالج الحالات الطارئة المدنية وعناصر قطاع العدالة الجنائية. وكما أشار الأمين العام أيضاً، فإن إصلاح القطاع الأمني لا يتعلق بتوفير التدريب الأساسي والمعدات لكتيبة أو وحدة مشكَّلة من الشرطة فحسب. إنه يتعلق بإنشاء إطار قانوني ودستوري للاستخدام المشروع للقوة، عن طريق أفراد الأمن، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان المقبولة عالمياً. والإصلاح الحقيقي للقطاع الأمني لا يعني مجرد تجنيد عدد أكبر من أفراد الأمن، وإنما يعني استعراض أعدادهم الشاملة وتحديد من يمكن استدامتهم مالياً وإنشاء آليات لتوجيههم ومراقبتهم.

ثانياً، إن النهج الذي اتبعناه بشأن إصلاح القطاع الأمني كان ضيقاً للغاية. وعلينا أن نوسع هذا النهج كيما تؤخذ في الاعتبار المطالب المتكررة للسكان، أي الاعتراف الواضح بارتباط حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين ارتباطاً وثيقاً بإصلاح القطاع الأمني. وإدماج منظور جنساني في العمل اليومي للقوات المسلحة ووزارات الدفاع وصانعي السلام من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات أكثر شمولية وديمقراطية وسيحسن من فعالية إصلاح القطاع الأمني عموماً. ووكالة الدفاع أو إنفاذ القانون التي تنبذ الفساد وتنهض بالمساواة وتحمي حقوق الجميع، عوضاً عن العبث بها، هي التي تحظى بدعم وثقة مواطنيها على الأرجح. وقد أشار الأمين العام عن حق إلى هذه القضايا في تقريره الأخير بشأن إصلاح القطاع الأمني. ونأمل أن يقترح في تقريره القادم مؤشرات مرجعية ملموسة لقياس التقدم.

ثالثاً، إن الأمم المتحدة تحتاج إلى تدعيم خبراتها وتعزيز التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة التي تضطلع بدور في إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والولايات المتحدة تقدر العمل الذي تقوم به حالياً وحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني وغيرها من كيانات الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونتطلع إلى قيام تلك الكيانات بما هو أكثر لنشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن إصلاح القطاع الأمني، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

رابعاً، علينا جميعاً أن نبذل المزيد من أجل تعزيز الخبرات خارج إطار منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل على مواجهة التحديات حولها. وعلى سبيل المثال، فقد ساعدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تحقيق مكاسب هامة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جميع أنحاء غرب أفريقيا. والهيئات الإقليمية تؤدي دوراً يزداد أهمية في إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا، ونحن ندعم جهودها.

نحتاج أيضاً إلى العمل على المستويين الوطني والإقليمي لمعالجة مجموعة من تحديات القرن الحادي والعشرين في مياه أفريقيا، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في أعالي البحار، والاتجار بالأشخاص، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم والتدهور البيئي. وعليه، فإن إصلاح القطاع الأمني البحري تتزايد أهميته للإصلاح الشامل للقطاع الأمني.

والولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع بقية أعضاء المجلس للحفاظ على تركيزنا على إصلاح القطاع الأمني وزيادته في هذه القاعة وما بعدها. وبالتركيز بشكل خاص على أفريقيا والأراضي الأخرى التي عانت كثيراً، فإننا نسعى إلى اتباع نهج دولي إزاء إصلاح القطاع الأمني يسمع أصوات المواطنين المطالبين بمستقبل أفضل ويعزز قدرة الحكومات المضيفة والمنظمات الإقليمية على المساعدة في تحقيق تلك الآمال.

السيد لي باودنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين مبادرة نيجيريا عقد هذه المناقشة بشأن صون السلام والأمن الدوليين وإصلاح القطاع الأمني. ونرحب بمعالي السيد أولغبنغا أشيرو، وزير الخارجية في نيجيريا، في جلسة اليوم ليقود نقاشنا. وأرحب كذلك بالبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لادسوس.

إن إصلاح القطاع الأمني جزء من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وعلى مر السنين، بذلت الأمم المتحدة جهوداً إيجابية لمساعدة بلدان ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان الأفريقية، على الخروج بنتائج جيدة. ومع تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلام، فإن كيفية مساعدة البلدان المعنية على إجراء إصلاح القطاع الأمني بفعالية أكبر أصبحت موضوعاً بالغ الأهمية يواجه المجتمع الدولي. وأود أن أركز على النقاط التالية.

أولاً، إن إصلاح القطاع الأمني ينبغي أن يقوم على أساس قيادة البلدان المعنية وأن تراعى فيه ظروفها المحلية واحتياجاتها الخاصة مراعاة كاملة. وينبغي أن تتركز جهود المجتمع الدولي على تقديم المساعدة والمشورة ومساعدة تلك البلدان على تعزيز جهودها لبناء القدرات. كما ينبغي أن تحترم هذه الجهود إرادتها.

ثانياً، إن إصلاح القطاع الأمني ينبغي أن يخدم أغراض الأمن والاستقرار الطويل الأجل في البلدان المعنية وتنميتها المستدامة. كما ينبغي أن ينصب على استعادة القانون والنظام من خلال الإصلاحات وكفالة الاستقرار والأمن للمواطنين. وينبغي أن يمكِّن إصلاح القطاع الأمني القوات المسلحة والشرطة والقطاعات الأخرى من المشاركة في بناء المؤسسات الوطنية حفاظاً على النظام الاجتماعي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثالثاً، ينبغي أن يدعم إصلاح القطاع الأمني استراتيجية شاملة لحفظ السلام وبنائه. كما ينبغي أن يقوم إصلاح القطاع الأمني على تنسيق جيد وتكامل مع الجهود الرامية للنهوض بالمصالحة وإعادة تأهيل الاقتصاد وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

رابعاً، ينبغي أن يستفيد إصلاح القطاع الأمني من جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي. وعلى الأمم

المتحدة أن تستفيد من سنوات وسنوات من التجارب الناجحة في حفظ السلام وبناء السلام لبلورة استراتيجية شاملة لمساعدة البلدان المعنية على إجراء إصلاح القطاع الأمني والعمل كمنسق جيد. وينبغي أن تتضافر جهود كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والأمانة العامة تحقيقاً للتآزر. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تنسيقها واتصالاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

وتؤيد الصين مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته نيجيريا.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى الآخرين في شكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم مناقشة اليوم. وأرحب بحرارة بحضوركم، سيدي، وبقيادتكم هذا الاجتماع، وكذلك بحضور معالي السيدة برينيت كاور، وزيرة خارجية الهند. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لدسوس على إحاطته الإعلامية التي تبعث على التأمل.

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاعتراف بأهمية إصلاح القطاع الأمني. ولا تشكل تلك الإصلاحات شرطا مسبقا أساسيا للسلام وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة فحسب؛ وإنما تضطلع أيضا بدور محوري في منع الأزمات.

أود أن أشدد اليوم على ثلاث نقاط. الأولى، هي أن القيادة المحلية حاسمة لنجاح إصلاح القطاع الأمني، شأنها شأن التملك الوطني لعملية الإصلاح. فالعناصر الوطنية وحدها هي التي يمكن أن تكفل اكتمال العملية ومعالجة القضايا الأساسية. وإذا كانت الإرادة السياسية المطلوبة للتصدي لتلك المسائل معدومة، فإن جميع جهود العناصر الخارجية ستذهب سدى. ويظل إصلاح القطاع الأمني مسعى قطريا طويل الأمد يعتمد إلى حد كبير على الالتزام السياسي للسلطات الوطنية. وإن مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح القطاع الأمني الوطني ينبغي أن تستند إلى استراتيجية مرسومة بدقة ومحددة الأولويات والمواعيد الزمنية والشراكات. ويتسم تقسيم العمل على هذا النحو بأهمية حيوية في سياق تعريف استراتيجيات الخروج لبعثات حفظ السلام.

في العديد من حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع المدرجة في جدول أعمالنا يشكل إصلاح القطاع الأمني شرطا جوهريا مسبقا لتحقيق السلام المستدام. إنه عملية من التحولات الطويلة الأمد التي ينبغي أن تستهدف خلق المؤسسات الأمنية التي تتسم بالكفاءة والشفافية والديمقراطية. وإن جميع التحولات في هياكل القطاع الأمني يجب أن تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذا يتسم بأهمية خاصة في ميدان الإصلاحيات. ويضطلع إصلاح القطاع الأمني أيضا بدور حاسم عندما يتعلق الأمر بمنع العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ومما لا غنى عنه أيضا في هذا الصدد التصدي لمسألة لإفلات من العقاب عن طريق جملة أمور منها تدريب قوات الأمن الوطنية وتعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة في مجال سيادة القانون والعدالة. إن إصلاح القطاع الأمني يتعين تناوله بطريقة استراتيجية وشمولية.

ثانيا، تتسم مختلف عناصر الإصلاح – إرساء أسس السيطرة المدنية على قوات الأمن، وتحسين القدرات التشغيلية والهياكل المؤسسية – بالترابط فيما بينها. وإصلاح القطاع الأمني الذي يفتقر إلى التنسيق لن يكون مستداما ولا كفوءا. وتقديم جميع أجهزة القطاع الأمني لخدماتها ككيان واحد عنصر أساسي. ولذلك نرحب بالتنسيق الوثيق بشأن إصلاح القطاع الأمني بين الأمانة العامة ومختلف وحداتها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعناصر الأمم المتحدة الفاعلة الأخرى. وثمة دور بالغ الأهمية تضطلع به لجنة بناء السلام. ولقد

أصبح إصلاح القطاع الأمني جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

نقطتي الثالثة والأخيرة تتصل بجهود العناصر الدولية الفاعلة التي تقدم الدعم لإصلاح القطاع الأمني، لا سيما الاتحاد الأوروبي. فمن النادر أن تكون الأمم المتحدة الشريك الوحيد الداعم لإصلاح القطاع الأمني. وقد اعتبرت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام ٢٠٠٣ إصلاح القطاع الأمني مجالا ملائما لجهود الاتحاد الأوروبي المشتركة. وقد دأب الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم لإصلاح القطاع الأمني سواء ضمن إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة أو عن طريق المفوضية الأوروبية. وتوجد في أفريقيا، على وجه التحديد، أمثلة عديدة على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وإننا نحث تلك المنظمات على توسيع نطاق التفاعل وتبادل وجهات النظر فيما بينها بقدر أكبر.

إصلاح القطاع الأمني عملية معقدة ينبغي فيها تشاطر أفضل الممارسات على نطاق واسع لتحسين الكفاءة. وينبغي أن تكون الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمغبونين وضحايا التمييز مشمولة دائما في وضع الخدمات الأمنية وتقديمها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من دواعي سرورنا أن نرحب بكم، سيدي، في مجلس الأمن اليوم.

إن أفضل ضمان لكفالة التنفيذ الناجح للإصلاحات في مجالات الأمن وسيادة القانون يكمن في تحقيق السلام القوي والتوصل إلى توافق آراء وطني واسع وتحقيق التنمية المستدامة. ولا شك في أن تطبيق إصلاح القطاع الأمني حق سيادي للحكومات الوطنية. فهي تتحمل المسؤولية الأولية عن النتائج. وفي هذا الصدد يجب على الحكومات أن تعرّف أولوياتها بنفسها، ويجب على أجهزتها التنفيذية أن تتولى المسؤولية عن التنفيذ العملي لتلك الأولويات.

ومن الواضح بالإضافة إلى ذلك أن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لإصلاح القطاع الأمني جوهرية. وإن البلدان المتلقية لتلك المساعدة يجب أن تتولى المسؤولية عن رسم الاستراتيجية والاضطلاع بأعمال التنسيق. وهنا لا مجال للحلول الجاهزة، التي غالبا ما لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات واحتياجات الدول في مرحلة ما بعد الصراع. وأي مساعدة من المجتمع الدولي، أيا كان الشكل الذي تتخذه، يجب أن تقدم بموافقة الحكومات الوطنية، مع احترام مبدأي السيادة والاستقلال السياسي.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في تقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع. واليوم يناط الكثير من المهام الأولية في مجال إصلاح القطاع الأمني، مثل جهود بناء السلام، بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويضطلع حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، من خلال إنجازهم لمهامهم الرئيسية – إرساء أسس السلام وتهيئة الظروف المطلوبة للحوار الوطني العام والتنمية المستدامة في فترة ما بعد الأزمة – بدور حاسم في تهيئة مناخ ملائم لتقديم المساعدة في بناء السلام على نطاق أوسع، وفي تقديم مساهمة كبيرة في تأسيس هيئات إنفاذ القانون والمؤسسات الأمنية على وجه التحديد في البلدان الخارجة من الصراع.

إننا ندعم عمل لجنة بناء السلام في التقدم بالتوصيات الخاصة بتقديم الدعم الدولي المتواصل في عدد من البلدان الخارجة من الصراع. وإن تعقد المهام التي تواجهها الدول التي مرت عبر مراحل ”ساخنة“ من أزمة ما يتطلب صياغة استراتيجية متوازنة لحلها استنادا إلى المسائل المتشابكة للأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية حقوق

الإنسان. وهذا يتطلب نهجا شاملا يقوم على أهداف موحدة ودعم مادي وتقني ومالي يمكن التنبؤ به.

وفي مجال إصلاح القطاع الأمني برهنت القدرات الإقليمية على فعاليتها الكبيرة؛ إذ أن البلدان المجاورة والمنظمات دون الإقليمية تتمتع بفهم أفضل لبؤر التوتر ويمكنها أن تقترح علاجات فعالة. وإن أفريقيا، الممثلة اليوم في رئاسة اجتماع المجلس، مثال واضح على هذا النوع من التعاون الإقليمي.

إننا نؤيد، في هذا السياق، أنشطة الدول الأفريقية في مجال إصلاح القطاع الأمني. ونؤمن بأن تلك الدول تتحمل، أولا وقبل كل شيء آخر عن طريق أطر عمل الاتحاد الأفريقي ومنظماتها دون الإقليمية، المسؤولية الأولية عن توجيه تسوية الصراعات وبناء السلام فيما بعد الصراع، وبأن المجتمع الدولي يجب أن يدعم الجهود التي لا تستهدف فقط حسم الأزمات الإقليمية، وإنما أيضا معالجة المشاكل المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمسائل الإنسانية. وتشارك روسيا مشاركة حثيثة في تلك الجهود، بما في ذلك جهود المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمبادرات الأخرى المتخذة ضمن إطار المنظمات السياسية الأخرى.

ونحن ممتنون للوفد النيجيري على تنسيق أعمال صياغة البيان الرئاسي، وإننا نؤيد اعتماده.

السيد بربليش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحضوركم، سيدي، في هذه القاعة، وكذلك بحضور معالي السيدة برينيت كاور، وزيرة خارجية الهند. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

اسمحوا لي أن أؤكد على أن إصلاح قطاع الأمن يمثل واحداً من العناصر الأساسية لأي جهود لإعادة الاستقرار وإعادة الإعمار في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويتطلب تعزيز إصلاح قطاع الأمن والقوات الأمنية التزاماً وتعاوناً قويين بين الحكومة وأصحاب المصلحة الدوليين. غير أن للملكية الوطنية والقيادة الوطنية دوراً أساسياً في تلك العملية.

تضطلع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدور مهم في إصلاح قطاع الأمن، ومن شأن تقديم المساعدة للسلطات الوطنية في وضع استراتيجية ذات مصداقية لإصلاح الأمن أن يسهم في مساءلة قطاع الأمن، ويحسِّن من مهنية هياكل الأمن الوطني. يجب إدراج إصلاح قطاع الأمن ضمن إطارٍ واستراتيجية أوسع لبناء السلام بقيادة وطنية.

يجب أخذ الدروس المستفادة، وخصوصيات كل بلد، والأحوال السائدة، في الحسبان. ومن الضروري أن يكون هناك تعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن المهم كذلك التأكيد على النُهُج القطاعية الشاملة والمحكومة بالسياق في مجالات الحكم والسياسة الاقتصادية وجهود تحسين سيادة القانون وتعزيز قطاع الأمن.

يمثل إصلاح قطاع الأمن أيضاً جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد والبعثات السياسية الخاصة. وفي أغلب الأحيان، يمثل عنصراً أساسياً من استراتيجية الخروج لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يجب أن تعكس التقارير المنتظمة الصادرة عن البعثات التي يأذن بها المجلس تقييمات أفضل لعمليات البناء المؤسسي. من شأن ذلك أن يسهم في تحديد الفجوات الحالية في مجال القدرات التي تتطلب توحيد الدعم العاجل أو الطويل الأجل المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

تشكل إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيزها في مجال سيادة القانون شرطاً أساسياً لوجود بيئة مستقرة وآمنة، وللتنمية وكفالة حماية أفضل لحقوق الإنسان والحريات الفردية. لذلك لا بد من تنفيذ إصلاح قطاع الأمن باعتباره جزءاً من إطار أوسع لمنع نشوب الصراعات وللتنمية.

ووجود إطار عمل مشترك ونهج قطاعي شامل متماسك أمر ضروري لتعزيز القدرة على تقديم مشورة متماسكة وجيدة التنسيق وذات صلة في مجال إصلاح قطاع الأمن في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

إن دور الأمم المتحدة هو مساعدة البلدان في بناء قدراتها على توفير الأمن الدائم من خلال مؤسسات تتسم بالفعالية والمرونة. يجب على البلدان المعنية أن تحدد النهج والأولويات الخاصة بإصلاح قطاع الأمن. والعوامل التي تسهم بقدر كبير في نجاح تلك العملية هي، أولاً وقبل كل شيء، الإرادة السياسية وتوافق أصحاب المصلحة المحليين، فضلاً عن المشاورات الواسعة، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، ووجود استراتيجيات سليمة وجيدة التنفيذ، والاتساق، والتوقيت الجيد، وتوفر الدعم المستدام والطويل الأجل والقابل للتنبوء به.

علاوة على ذلك، يعتمد نجاح إصلاح قطاع الأمن على الملكية الوطنية، وجودة الحوار مع البلدان المتلقية، وقابلية تكييف الأدوات لإصلاح قطاع الأمن، وجودة التنسيق بين الشركاء الوطنيين والدوليين ذوي الصلة، والحساسية تجاه المسائل الجنسانية، وإشراك المجتمع المدني. يجب عدم تجاهل أي عامل من هذه العوامل، لأنه لا يمكن تحقيق النجاح في إصلاح قطاع الأمن واستدامته إلا بتضافرها.

السيد موراليس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أُحيي حضوركم هنا اليوم، سيدي، وأنتم تتولون رئاسة هذه الجلسة. وأود أن أهنئ نيجيريا على أخذها زمام المبادرة لتعزيز النقاش بشأن عنصر مهم من عناصر بناء السلام عقب انتهاء الصراع. كما أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسو على العرض الذي قدمه.

اسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات بشأن منظور البرتغال فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، بناء على خبرتنا الخاصة في التعاون في جهود بناء السلام في العديد من البلدان.

أولاً ننظر إلى إصلاح مؤسسات قطاع الأمن بوصفه جزءاً من عملية أوسع لإعادة الإعمار، وفي إطار الحوار الوطني. يجب أيضاً أن ينطوي ذلك النطاق الأوسع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان، وتوطيد هياكل الدولة، وصولاً في النهاية إلى تعزيز الأمن البشري من منظور واسع ومن خلال المواطنة الفعالة. إن تجاهل الترابط بين تلك الجوانب المتعددة يؤدي عادة إلى تقويض جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ويزيد من خطورة العودة إلى الصراع. وفي ذلك الصدد، يمثل عمل لجنة بناء السلام في ربط عناصر بناء السلام المختلفة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ممارسة جيدة ينبغي الاعتراف بها وتشجيعها.

ثانياً، ازداد كثيرا في السنوات الأخيرة عدد الجهات الفاعلة الدولية المشاركة في دعم مبادرات إصلاح قطاع الأمن. فمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، علاوةً على مشاركة فرادى البلدان الأفريقية، في المبادرات الرامية إلى دعم إصلاح قطاع الأمن – على سبيل المثال، قيام بعثة الاتحاد الأفريقي بتدريب الشرطة في الصومال – تمثل مثالاً إيجابياً جداً على هذا التوجه. وبالمثل، أود أن أنوه بدور الاتحاد الأوروبي في توفير الدعم لإصلاح قطاع الأمن في العديد من البلدان الأفريقية، علاوة على مبادرات جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في دعم إصلاح قطاع الأمن في بعض البلدان الأعضاء في الجماعة.

ومع زيادة عدد الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدات الدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن، ينبغي أن نضمن أن يكون هناك تنسيق فعال بين هذه الجهات، لأغراض أهمها

تفادي الازدواجية. وفي ذلك الصدد، أسهمت لجنة بناء السلام في كفالة قدر من الترابط وتحديد أوجه التآزر بين المبادرات المتعددة وتعزيزها. ومن المهم كذلك أن تحافظ الأمم المتحدة على دور قيادي في تنسيق الجهود الدولية.

والجانب الثالث الذي أود أن أشير إليه هو أن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل تقوم على استراتيجيات وطنية وتعتمد على الإرادة السياسية للسلطات لاستدامة المؤسسات الجديدة على المدى البعيد. بيد أن تنفيذ الإصلاح لا يمكن تحقيقه بدون توفير الموارد الضرورية. يجب أن نكون واضحين حيال تلك النقطة. ففي العديد من الحالات، يصيب الجمود استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن إذا لم يرافقها، على النحو الصحيح، التزامٌ نشط من جانب المجتمع الدولي. وفي تلك الحالات، سيكون من الصعوبة بمكان أن تقوم البلدان منفردة بعملية هي بالضرورة بالغة الصعوبة. يمكن أن نشير هنا إلى حالة غينيا – بيساو، حيث التزمت السلطات باستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن تتطلب التزاماً من الشركاء الدوليين في تنفيذ جوانب رئيسية من الاستراتيجية.

رابعاً، اسمحوا لي أن أشير إلى الأهمية العظيمة لتعزيز العدالة بوصفها حجر الزاوية لإصلاح قطاع الأمن. بالرغم من ضرورة القوات العسكرية والشرطة لتوطيد السلام، ينبغي عدم إغفال الدور الحاسم لنظام قضائي عامل وفعال بوصفه عنصراً مركزياً في كفالة احترام الحقوق والحريات الأساسية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنمية اقتصادٍ فعال.

يمثل الاستثمار في إصلاح قطاع الأمن تدبيراً أساسياً لمعالجة الجريمة المنظمة، بخاصة الاتجار بالأسلحة والمخدرات، الذي تشكل تحدياً كبيراً في بعض البلدان الخارجة من الصراعات في أفريقيا. وكما أشارت البرتغال مرارا وتكراراً، تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة وجود مؤسسات أمنية وطنية قوية. لكنها تتطلب أيضاً تعاوناً إقليمياً محسنا، لا سيما لكفالة ألا يخلق النجاح المتحقق في أحد البلدان مخاطر إضافية للبلدان المجاورة.

وأخيراً، ينبغي أن نضع في الحسبان أن إصلاح قطاع الأمن يمثل عادة جزءاً من عملية المصالحة في المجتمعات التي قسمتها مؤخراً ديناميكيات الصراع. وهو غالباً ما ينطوي على السعي إلى التوصل إلى توافق وطني على أسس الدولة، بما في ذلك الإصلاح الدستوري. وينبغي للدعم الدولي المقدم لإصلاح قطاع الأمن، أن يعزز، إلى أقصى حد ممكن، نهجاً شاملاً لإنشاء مؤسسات جديدة بإبراز وجهات نظر الجماعات والمجتمعات المختلفة التي يمكن أن تسهم في العملية، بما في ذلك النساء. من شأن هذا الجهد أن يحسن بكل تأكيد مشروعية المؤسسات، فضلاً عن تحسين مناعة المجتمعات الخارجة من الصراعات.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شرفتمونا، سيدي الرئيس، بوجودكم في المجلس اليوم. أهنئ وفدكم على عقد هذه المناقشة، وأعرب عن تقديرنا للورقة المفاهيمية المفيدة عن إصلاح قطاع الأمن (S/2011/627، المرفق). وأعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية.

أود أن أحيطكم علماً بوجود وفد رفيع المستوى بين ظهرانينا اليوم من أعضاء الكونغرس البرازيلي.

لقد ظلت البرازيل تدعم إصلاح قطاع الأمن في بعض البلدان في مناطق مختلفة، مثل هايتي، وغينيا – بيساو، وتيمور – ليشتي، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات مثل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وقد أوضحت تلك التجارب بجلاء أنه لكي ينجح إصلاح قطاع الأمن يجب أن يكون مملوكاً وطنياً وأن يكون مصمماً للظروف الخاصة بكل بلد. لا يكفي التركيز على الجوانب التقنية لإصلاح قطاع الأمن. فهو يتطلب تعزيز الإرادة

السياسية داخل الحكومة والمجتمع المدني وقوات الأمن لصالح إصلاح قطاع الأمن. وضمان أن يكون إصلاح القطاع الأمني جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا لحفظ السلام أمر حاسم أيضا، على أن نضع في الاعتبار بصفة خاصة أهمية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

وتعتقد البرازيل أن إصلاح القطاع الأمني يجب إدماجه بشكل راسخ في الإطار الأوسع نطاقا لسيادة القانون. ولا بد من أن نركز على تحسين تنسيق وتكامل الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بشأن سيادة القانون، سواء في الميدان أو في المقر. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها البعثات الميدانية للأمم المتحدة لتعزيز الدعم لإصلاح قطاع الأمن. وبخصوص قائمة خبراء إصلاح القطاع الأمني، نؤكد مجددا على أهمية أن تكون ممثلة على نحو كاف للقدرات الموجودة في جميع المناطق.

وفي ضوء تركيز مناقشة اليوم على إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، أود أن أناقش بإيجاز حالة غينيا - بيساو حيث تشارك البرازيل في التشكيلة القطرية لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام من خلال جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومن خلال التعاون الثنائي. وتولي تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام اهتماما خاصا لإصلاح قطاع الأمن. وهو واحد من المجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا بيساو. وقد شحذ دعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو همة عدد من الشركاء الثنائيين والإقليميين. وعلى سبيل المثال، عقد الرأس الأخضر وغينيا - بيساو، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، اجتماع مائدة مستديرة بشأن إصلاح القطاع الأمني في برايا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي الآونة الأخيرة، وفرت خريطة الطريق التي أعدتها الجماعتان لإصلاح هذا القطاع منهاج عمل لدعم الجهود الحكومية المبذولة في إطار تعاون أوسع نطاقا.

وما فتئت حكومة غينيا - بيساو تؤكد على أن إصلاح القطاع الأمني يمثل واحدة من أولى أولوياتها، نظرا لإسهامه المحتمل في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في ذلك البلد. وقد برهنت على التزامها الملموس بإصلاح قطاع الأمن بإيداع مساهمة أولية في صندوق معاشات التقاعد لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن المقرر تسريحهم وباتخاذ تدابير إدارية لتشغيل الصندوق. والتشغيل الفوري للصندوق، الذي يتوقف الآن على صرف الموارد التي تعهد بها الشركاء الدوليون، يمكن أن يعزز الجهود الرامية إلى تبديل أحوال قطاع الأمن في غينيا - بيساو وتحويله إلى مؤسسة مهنية، تدعم توطيد السلام والاستقرار الطويل الأجل في البلد. ويجب على غينيا - بيساو والمجتمع الدولي اغتنام هذه الفرصة. وإضاعة الزخم يمكن أن تؤخر جهود إصلاح قطاع الأمن بأكملها.

وفي غينيا بيساو، نعمل على ضمان تضافر الملكية الوطنية والتعاون الدولي والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لدعم إصلاح القطاع الأمني. ولا غنى عن الإرادة السياسية والتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به وتكامل الجهود الأمنية والإنمائية لدفع العملية قدما. وفي غينيا - بيساو، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، نأمل أن تسمح هذه العناصر بنشوء قطاعات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة، تكرس جهودها لحماية السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وأرحب بهذا الزخم الذي بدأ في غرب أفريقيا والذي يعود بالنفع على القارة بأسرها.

إن القضايا الأمنية هي من بين التحديات الرئيسية التي تواجه بناء أو إعادة بناء الدولة إذا ما أريد لها أن تكون دولة مستدامة وتحترم سيادة القانون. ومن ثم، فإن إصلاح

القطاع الأمني أداة مفيدة لبناء السلام ولمنع نشوب الصراعات على السواء في أفريقيا. فهو يشجع الحوكمة التي تحترم القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو يمكن أيضا من تهيئة بيئة مواتية للإعمار والتنمية.

وإصلاح القطاع الأمني ضروري بصفة خاصة للبلدان الخارجة من أزمات. وهو يشتمل على ضمان دفع الأجور والعودة إلى الثكنات ووضع برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومساعدة المقاتلين المسرحين من خلال إعادة الإدماج أو بوضع خطط للتقاعد. كما أنه يستتبع إنشاء نظام قضائي يُخضع قوات الأمن للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

وقد أدرج مجلس الأمن إصلاح القطاع الأمني في العديد من الولايات التي أصدرها لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وفي كوت ديفوار، يمثل دعم هذا القطاع إحدى الأولويات القصوى لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتي أعيدت هيكلتها بموجب القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) المتخذ في تموز/يوليه الماضي. والتحدي كبير هناك، لأنه يجب علينا مساعدة جيشين على الاندماج في جيش واحد وتدريب وتجهيز نفسه. والنجاح في هذا المسعى سيكون عاملا حاسما في إحلال السلام في كوت ديفوار في الأجل الطويل.

ولكي ينجح إصلاح القطاع الأمني، فإنه يتطلب بشكل قاطع الملكية الوطنية والإرادة السياسية القوية. وهذا الإصلاح، وهو إصلاح سياسي بحكم طبيعته، لا يمكن فرضه من الخارج، ولكنه يتوقف بالأحرى على وجود التزام وطني قوي. وهو يتطلب إجراء حوار وطني شامل. ويمكن للمجتمع الدولي تيسير هذه العملية وتشجيعها وتوفير المتابعة لها، ولكن لا يمكنه أن يحل محل الدولة الشريكة أو الجهات الفاعلة الوطنية أو المجتمع المدني.

والمجتمع الدولي يشارك في إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٠. ومن المهم للغاية أن ترتب الحكومة الكونغولية أولويات احتياجاتها وأن تصوغ وتعتمد نصوصا لتعريف الإصلاح، ثم تنفذها.

ويتعين على الأمم المتحدة القيام بدور في تشجيع الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ونقل المسؤوليات الأمنية من بعثة لحفظ السلام إلى السلطات الوطنية عملية معقدة. وبينما تستعد ليبريا لترسيخ جذورها الديمقراطية بالانتخابات الرئاسية التي جرت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، يجب أن نتأكد من أن الحكومة تشارك بنشاط في إصلاح قطاع الأمن، وخصوصا تشكيل قوة شرطة، فيما تخفض بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قوامها تدريجيا.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا. ولا بد من أن نركز بدرجة أكبر على الصلة الوثيقة بين هذا الإصلاح وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أحيان كثيرة جدا، يكون فشل الإصلاح ناتجا عن عدم اكتمال هذه البرامج أو سوء إدارتها، الأمر الذي يقوض تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. والانقسامات الاجتماعية المريرة المترتبة على إفلات قوات الأمن من العقاب أو عدم وجود آليات للمصالحة هي أيضا عوامل خطر.

وعلى نطاق أوسع، يجب أن تعالج برامج إصلاح قطاع الأمن أيضا المسألة الأساسية المتمثلة في إرادة الشعب في العيش معا، وهي مشكلة حادة على وجه الخصوص في حالات ما بعد الصراع. وفي ليبيا، أدركت السلطات الجديدة هذا الأمر بصورة جيدة جدا وطلبت المساعدة من الأمم المتحدة في إصلاح القطاع الأمني. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن تقديم الدعم لهم في استعادة النظام وضمان احترام سيادة القانون.

أخيرا، فإن برامج إصلاح قطاع الأمن تحتاج إلى تمويل دائم ومتنوع. ويجب التماس التمويل من خلال الدعم الثنائي ومن صندوق بناء السلام ومن منظمات دولية مثل البنك الدولي.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، له وجود كبير في هذا القطاع في أفريقيا منذ سنوات. ففي الصومال، وبالتعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يدرب الاتحاد الأوروبي قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد تدخل أيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال بعثته لتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح الأمن وبعثته الشُرطية في كينشاسا، لتعزيز إصلاح الجيش والشرطة في هذا البلد. والاتحاد الأوروبي نشط أيضا في جميع أنحاء القارة من خلال برنامج التعزيز الأوروبي لقدرات حفظ السلام الأفريقية، والذي يساعد الاتحاد الأفريقي على تدريب قواته الاحتياطية.

وفرنسا تدعم، بصفتها الوطنية، التدريب على إصلاح قطاع الأمن، وذلك أساسا من خلال مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. كما نشرت العديد من الخبراء في عمليات أوروبية مختلفة في أفريقيا وفي قارات أخرى. وفرنسا تدعو إلى إيجاد خدمة مدنية للمساعدة في التنمية، والتي ستيسر، بدعم من القوات المسلحة، إعادة إدماج المتطوعين الشباب في الحياة المدنية بتوفير تدريب مهني محدد لهم. وستكون هذه الخدمة للمساعدة استجابة ملموسة لمشاكل التسريح وإعادة الإدماج في أعقاب الصراعات.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): نود، بادئ ذي بدء، أن نرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن نعرب عن تقديرنا لبلدكم على تنظيم هذه المناقشة المهمة. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام السيد إيرفي لادسو على ملاحظاته الاستهلالية الهامة.

يؤيد لبنان البيان الذي سيدلي به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

في العديد من البلدان الخارجة من الصراع، بما في ذلك معظم البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وكلها في أفريقيا، يمثل إصلاح قطاع الأمن أولوية قصوى لبناء السلام. واليوم، ينظر المجتمع الدولي إلى إصلاح قطاع الأمن في الإطار الأوسع لتوطيد السلام وبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، إذ باتت الصلة بين إصلاح قطاع الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أوضح من أي وقت مضى.

وفي ذلك الصدد، ينبغي النظر في إصلاح قطاع الأمن ضمن الإطار الأوسع لسيادة القانون وكجزء من عملية سياسية مرتبطة بالأهداف الأخرى لبناء السلام وراسخة في الملكية الوطنية. وفي الوقت نفسه، لا بد من توخي المساعدة الدولية لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذها في إطار جهد مستدام وطويل الأجل. وكل هذه المفاهيم تقع في لب مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، والذي يؤيده لبنان تأييدا تاما.

وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أن ثمة حاجة إلى التخطيط لولايات الأمم المتحدة وتنفيذها بصورة أكثر تكاملا على نطاق بناء السلام المتواصل برمته، بدءا بالوساطة ومرورا بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتقال صوب المساعدة في مجال سيادة القانون وتمكين المرأة وتحقيق الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي. إن إصلاح قطاع الأمن يتأثر بالتقدم المحرز في كل هذه العمليات مع مرور الوقت. ويرهن نجاحه إلى حد كبير بالقدرة على الاستجابة لمتطلبات كل سياق والعقبات السياسية الحرجة وسد الفجوات المتعلقة بالموارد.

إن دور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام حاسم الأهمية، لا سيما للتشجيع على إتباع نهج أكثر اتساقا وتنسيقا

إزاء تلك العمليات التي يعزز بعضها بعضا في البلدان المعنية. كما أن دور إدارة عمليات حفظ السلام مهم في زيادة تعزيز نهج شامل للأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن.

نحن بحاجة إلى إدراك أن إصلاح قطاع الأمن عملية وطنية من المرجح أن تشهد تحولا تدريجيا في قدرة الدولة، وفي الطريقة التي ينظر بها إلى المؤسسات الأمنية في المجتمعات المعنية. ومن ثم، فإن مفهوم الملكية الوطنية ليس مجرد شعار فحسب، بل هو عنصر مهم في البلدان الخارجة من الصراع.

لا بد من توخي المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، سواء قدمت على المستوى الثنائي أو في إطار بعثات الأمم المتحدة أو في الأطر الإقليمية، بالتنسيق الوثيق مع الحكومات وفئات المجتمع على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا السياق، لا بد من مراعاة الاحتياجات المحددة للفتيات والنساء في كل عمليات إصلاح قطاع الأمن عن طريق دعم الشرطة المراعية للمسائل الجنسانية وإصلاح الجيش والعدالة والتدريب، وعن طريق إدماج المرأة في تلك العمليات.

وينبغي أن يسترشد بنتائج تقييم القدرة والاحتياجات للأطراف الفاعلة الوطنية في التخطيط للمساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن وتنفيذها، مع التأكيد على بناء القدرات. ولا بد من أن تصبح قدرة البلد المعني على ملكية عملية إصلاح قطاع الأمن الخاصة به أولوية بالنسبة للولايات التي يصدرها المجلس.

وفي ذلك الصدد، تؤكد الرئاسة النيجيرية بحق على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتطور قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا (انظر S/2011/627، المرفق).

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ هذا البيان بتهنئتكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على عقد وترأس هذه المناقشة الهامة بشأن التوقعات والتحديات التي يواجهها إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب به وأتمنى له كل النجاح في النهوض بواجباته.

إن إصلاح قطاع الأمن جانب من الجوانب ذات الأهمية الحاسمة لبناء السلام واستقرار البلدان الخارجة من الصراع. مطلوب منا تحليل الأبعاد الكثيرة في تحديد نجاح أي استراتيجية لتحقيق إطار مؤسسي يوفر الأمن ويضمن تمتع المواطنين بحقوقهم.

يرى وفد بلدي أن علينا أن نبدأ بالاعتراف بمبدأ أساسي – وهو أن مبادرات إصلاح قطاع الأمن جزء من أهداف أوسع، مثل تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وتهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في بلد ما.

ويتطلب نطاق هذه المهام بالتأكيد العمل والالتزام في الأجل الطويل، الذي تضطلع فيه كافة الأطراف الفاعلة ذات الصلة بمسؤولياتها وأنشطتها بغية تحقيق الأهداف الملموسة والواقعية بصورة تدريجية. وثمة حاجة أيضا إلى القيادة السياسية للسلطات الوطنية والدعم المستمر الذي يمكن التنبؤ به من جانب المجتمع الدولي بغية تنفيذ الإصلاحات.

إن أنشطة مجلس الأمن في مجال إصلاح قطاع الأمن تقتصر على الحالات المحددة المدرجة على جدول أعماله. وقد تعلمنا من هذه التجارب دروسا مختلفة، أود أن أذكر منها التالي.

الدرس الأول هو الدور الهام الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة في دعم تحقيق الأهداف الوطنية المفضية إلى إصلاح قطاع الأمن. والدرس

الثاني هو ضرورة توفير الأدوات والموارد الكافية بغية تحقيق النتائج المتوخاة في الولايات. ثالثا، لا بد من أن تشمل أنشطة عمليات حفظ السلام أهدافا مستدامة وطويلة الأجل، ورابعا، لا بد من تحسين الحوار والمشاورات والتنسيق مع السلطات الوطنية بشأن وضع وتنفيذ الأولويات التي تحددها السلطات الوطنية بغية تحقيق الإصلاح الفعال والمناسب لقطاع الأمن.

وبالنظر إلى أن هناك صلات واضحة بين إصلاح قطاع الأمن ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية، فإن هذه المناقشة ينبغي أن تهدف إلى المضي قدما بالحوار الجاري والعمل المنسق لأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة المرتبطة بهذا الموضوع، في سياق مسؤوليات وولايات كل منها. وندعو الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام إلى الاضطلاع بدور محوري في تحديد الأطر القانونية والمفاهيمية، التي يمكن أن تعمل المنظمة بموجبها بشكل شامل في شتى جوانب إصلاح قطاع الأمن وتسخير الموارد وتعزيز الحوار الجاري والبناء مع السلطات الوطنية بغية تحديد مقترحات وأهداف مشتركة.

إن الملكية الوطنية هي بالتأكيد المبدأ الأساسي والتوجيهي الذي يجب أن تقوم عليه كل الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، عموما، ومجلس الأمن بصفة خاصة، في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وكما قال المجلس في مناسبات عديدة، فإن إصلاح قطاع الأمن حق سيادي وتقع المسؤولية الأساسية عن تحديد الطرائق والأولويات الوطنية في هذا الصدد على عاتق الدولة المعنية. ولا بد، لدى تنفيذ مبدأ الملكية الوطنية، من إجراء حوار اجتماعي عن طريق الآلية الوطنية القانونية والمؤسسية، التي توفر الإطار العام وتحدد الأولويات والأهداف التي يمكن أن تؤسس سلطات الدولة عليها الإصلاحات التي ترى أنها هامة. ولا بد من التأكيد على أن القيم والمبادئ والأساليب الديمقراطية جزء من الأدوات التي ترتكز عليها شرعية أي إصلاح وقابليته للتطبيق.

وبالمثل، لا بد لنجاح عمليات إصلاح قطاع الأمن من الاعتراف بأن احترام سيادة القانون واحتكار استخدام القوة من جانب السلطات الشرعية وخضوع أجهزة الأمن للسلطات المدنية عناصر حاسمة في تحقيق الدول للاستقرار والسلام المستدام.

لا توجد صيغ يمكن تطبيقها على جميع الحالات. لا بد من أن تتفق الترتيبات المؤسسية والقانونية والأمنية مع ظروف وخصوصيات كل حالة على حدة. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي توضح أهمية مبدأ الملكية الوطنية، نظراً لحقيقة أن السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تحدد أشكال ونطاق المؤسسات المكلفة بتوفير الأمن في الدول الخارجة من الصراع. وهي تبرر أيضاً الملكية الوطنية لهذه العملية.

ويعود الأمر لكل سلطة وطنية، بوصفها الممثل الشرعي لمجتمعها، كي تحدد النطاق والوسائل والأشكال والقطاعات التي ستتطلب دعم المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، إن الجهود الوطنية سوف تكون مقصّرة إذا لم يكن لدى المجتمع الدولي أدوات كافية تساعد في هذا الجهد من خلال التدابير التي توطد الشفافية في عملية صنع القرار وتعزز مكافحة الإرهاب، أو الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي التحليل النهائي، يجب تقديم المساعدات بهدف تحسين قدرات المؤسسات الوطنية في كل مرحلة من مراحل إصلاح قطاع الأمن، والإعانة على إيجاد الآليات والنُهُج التي تتواءم مع الظروف الخاصة لكل حالة، من دون فرض مجالات أو ظروف معاكسة للقيادة الوطنية لعملية إرساء السلام وبنائه في المدى البعيد.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم في مجلس الأمن، السيد الرئيس، وأشكركم على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب وإعطائها أهمية إضافية من خلال رئاستكم لها شخصياً.

إن المملكة المتحدة ترحب بهذه الفرصة لمناقشة إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا. لقد علّمنا التاريخ أنه لا يمكننا أن نبني مجتمعات مستقرة ومزدهرة من دون وجود نظم فاعلة للأمن والعدالة. فالنظم الأمنية الفعالة والخاضعة للمساءلة، والوصول إلى العدالة يجعلان الناس يشعرون بالأمان في حياتهم اليومية، وعندما يشعر الناس بالأمان، فإن أصحاب المشاريع المحليين يبدأون الأعمال التجارية، والأطفال يذهبون إلى المدارس، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية تتجذر.

أود أن أركز بياني على موضوعين هما – أولاً، الحاجة إلى كفالة الملكية الوطنية وإشراك المواطنين في عمليات إصلاح قطاع الأمن، وثانياً، أهمية الربط بين إصلاح قطاع الأمن وجدول أعمال بناء السلام وسيادة القانون بنطاقه الأوسع.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية الملكية الوطنية، أدرك المجتمع الدولي أن النهج الأكثر فعالية لإصلاح قطاع الأمن هو التأكد من أن السلطات الوطنية تتصدر وتملك وتدفع جهود الإصلاح. وللشركاء الدوليين دور في دعم هذه العملية، وتقديم المشورة والموارد في كثير من الأحيان، ولكن القيادة السياسية يجب أن تأتي من البلد المتلقي. ويجب أن تكون القيادة السياسية مصحوبة بإرادة النهوض بالإصلاحات الضرورية وفي بعض الأحيان الصعبة في قطاع الأمن. وهذا هام بصورة خاصة عندما، كما الحال في كثير من الأحيان، ترتبط الإصلاحات ارتباطاً وثيقاً بالعمليات السياسية أو عمليات السلام على نطاق أوسع.

وفي حين أن الحكومات تقوم بدور محوري، فإن أنشطة إصلاح قطاع الأمن يجب أن تتوسع لتشمل السكان بنطاقهم الأوسع. وسيكفل النهج الفعال لإصلاح قطاع الأمن أن تأتي احتياجات المواطنين العاديين، بما في ذلك النساء والفتيات، في الطليعة.

وفي بعض البلدان، أفراد الجيش أو الشرطة هم الوجه الرئيسي للدولة بالنسبة إلى العديد من المواطنين. فسلوكهم وقدرتهم على الاستجابة لاحتياجات المواطنين يمكن أن يكون لهما أثر غير متناسب على التصورات المتعلقة بشرعية الدولة. ومن الضروري للشركاء الدوليين أن يدعموا الإصلاح بالطرائق التي تركز على جوانب الأمن والعدل الأكثر أهمية للناس العاديين، والتي تعزز حقوق الإنسان بدلاً من أن تقوضها. هذا هو السبيل الوحيد لكفالة تطوير نظم الأمن المشروعة والخاضعة للمساءلة.

ثانياً، لا يمكن اعتبار إصلاح قطاع الأمن بمعزل عن غيره. ويجب أن نضع هذه المناقشة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في سياق الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة البلدان على بناء السلام وتعزيز سيادة القانون. والأمن والعدل والمسائل الاقتصادية جميعها مرتبط بعضه ببعض. ويجب تضمين جهود إصلاح قطاع الأمن في استراتيجيات بناء السلام الأوسع نطاقاً التي تشمل الخبرة العسكرية والسياسية، وتنمية المجتمعات المحلية.

وتبين الأدلة أننا لم نحقق التوازن الصحيح حتى الآن. فكثيراً ما يصعب على البلدان الحصول على المساعدة لتطوير قوات الشرطة أو هيئاتها القضائية. وعندما يتم توفير الدعم الدولي لتدريب الشرطة، فإنه كثيراً ما لا يرتبط على النحو الكافي بتحسين نظم العدالة. ويجب أن نسعى جميعاً لتحقيق استجابات دولية أكثر اتساقاً وأفضل تنسيقاً.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي جزء، ولكنها جزء واحد فحسب، من استجابة دولية أفضل تنسيقاً. ونحن بطبيعة الحال نتفق مع معالي وزيرة الدولة في

الهند على أن عمليات حفظ السلام ينبغي عدم الانتهاء منها قبل الأوان بطريقة تعرّض الاستقرار للخطر، وينبغي ألاّ توكل إليها المهام غير المؤهلة لها أو التي لا تملك الموارد من أجلها. ويشمل هذا المبدأ عدم تخصيص مهام لعمليات حفظ السلام يؤديها آخرون على نحو أكثر فعالية واستدامة.

وللأمم المتحدة دور حاسم تؤديه إلى جانب الشركاء المتعددي الأطراف، مثل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على غرار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونحن نعلم أن العمل المنسق يمكنه أن يقوض الملكية الوطنية والنُهُج الكلية على السواء. وعلينا أن نواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للاستجابة في أعقاب الصراع مباشرة، وخاصة لكفالة أن تكون أنشطة إصلاح قطاع الأمن مرتبطة بالعدل وسيادة القانون وأنشطة بناء السلام على نطاق أوسع.

ولقد أحرزت الأمم المتحدة بعض التقدم في اتباع نهج أكثر تآزراً حيال بناء السلام، ولكن يلزم القيام بالمزيد بغية الجمع بين النظم السياسية والإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة من أجل توفير الدعم الفعال لجهود الإصلاح الوطني.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشيد بنيجيريا لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم الممثل الدائم لمصر الذي سيتكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز. ويسرنا بشكل خاص، سيدي الرئيس، أن تترأسوا هذا النقاش بنفسكم، أنتم وزير خارجية نيجيريا، وأن نرحب بكم في المجلس.

إن نيجيريا، إلى جانب جنوب أفريقيا، تشاركتا في استضافة المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتوقعات الأفريقية حول إصلاح القطاع الأمني، الذي انعقد في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، ورُفع موجز عن نتائجه إلى الأمين العام. ونشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس وإطلاعنا على العمل الذي تقوم به الأمانة العامة بشأن إصلاح قطاع الأمن.

نظراً لتاريخنا، تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لإصلاح قطاع الأمن، حيث أن إصلاح قطاعنا الأمني وتحوّله كانا هدفاً دستورياً وسياسياً على السواء. ونهج جنوب أفريقيا تجاه إصلاح قطاع الأمن هو نهج كلي يرمي إلى إنشاء المؤسسات الأمنية الفعالة والمسؤولة والضرورية تماماً لبناء السلام المستدام، وتحقيق التنمية والمصالحة وثقافة حقوق الإنسان.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن بناء المؤسسات الأمنية الخاضعة للمساءلة والديمقراطية هام في مواجهة الأثر الذي يحتمل أن ينجم عن زعزعة الاستقرار والذي يمكن أن تسببه قوات الأمن غير المنظمة في الحياة السياسية لأي بلد. لذلك، فإن دور الأمم المتحدة في العمل مع الحكومات الوطنية لتعزيز إصلاح قطاع الأمن حاسم في مجال منع نشوب الصراعات. والطابع الشرعي والعالمي للأمم المتحدة يلقي على عاتقها مسؤولية خاصة عن تيسير وضع نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن.

إن الافتراضات والمبادئ المتعلقة بالأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن والواردة في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٨ (S/2008/39) تظل صالحة اليوم. ونحن ندرك أيضاً الدور الهام الذي تؤديه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إصلاح قطاع الأمن حيث أصبحت بعثات حفظ السلام متعددة الأبعاد على نحو متزايد. ويتم الاعتراف أيضاً بأهمية إصلاح قطاع الأمن كعنصر مهم لبناء السلام. ونشهد المشاركة المتزايدة للجنة بناء السلام في هذا الصدد.

وتعترف جنوب أفريقيا بأهمية إقامة شراكات وثيقة بين الأمم المتحدة خاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويتطلب تعدد الجهات الفاعلة زيادة التنسيق فيما بين الجهات المانحة لتيسير التآزر وتفادي الازدواجية.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فإن الاتحاد الأفريقي في صدد وضع وثيقة إطارية سياسية لإصلاح قطاع الأمن تحوّل التركيز من الأمن العسكري إلى الأمن البشري بالدفاع عن كل المواطنين وحمايتهم من جميع أشكال العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس. ويؤكد الأساس المنطقي لهذا الإطار ونطاقه على أهمية الملكية الأفريقية في عملية إصلاح قطاع الأمن. والسرد الكلامي الكثير الذي يأتي من الخارج بشأن إصلاح قطاع الأمن لا يتناول بالكامل النُهُج الأفريقية، حيث من الأفضل ذكر المراجع ذات المنشأ الأفريقي. ولقد تم اعتماد إطار السياسة العامة من حيث المبدأ، وسيقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

وتبين تجربة إصلاح قطاع الأمن في القارة الأفريقية أن إصلاح قطاع الأمن ليس حدثاً بل عملية تتطلب اهتماماً مستمراً وإرادة سياسية. ومن خلال مشاركتنا في إصلاح القطاع الأمني في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن تجاربنا الخاصة بنا في جنوب أفريقيا، أصبح من الواضح أن كل بلد يواجه تحدياته الفريدة الخاصة به، لذلك فإن أي نهج يُعتمد، يتعين أن يكون محدد السياق.

لقد تعلمنا أيضاً من تلك التجارب أنه لا يمكن استدامة عملية إصلاح القطاع الأمني إلا باحترام مبدأ الملكية المحلية. لذلك ما من حل واحد يناسب الجميع في مسألة إصلاح القطاع الأمني. ومن هنا ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بالتعاون مع البلدان الخارجة من صراع، بما في ذلك الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن للمرأة والمجموعات الضعيفة أن تقوم به بوصفها عناصر تغيير.

في الختام، كما قلنا، إن الطابع الشرعي والعالمي للأمم المتحدة يعطيها مسؤولية خاصة لتيسير نهج منسق نحو إصلاح القطاع الأمني، نهج يرتكز على مبدأ الملكية الوطنية. إن تعاون وموافقة الدول المعنية أساسيان في المساعدة والخبرة الفنية اللتين يمكن للأمم المتحدة أن تقدمهما. بالإضافة إلى ذلك فإن الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني دليل واضح على الدور الهام الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه في الدفع قدماً بإصلاح القطاع الأمني في القارة الأفريقية. ونأمل من مناقشة هذا اليوم هنا أن تقربنا خطوة نحو زيادة تحسين وتنسيق نهجنا صوب إصلاح القطاع الأمني. وتؤيد جنوب أفريقيا مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق من اليوم.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن إصلاح القطاع الأمني بالغ الأهمية في العديد من البلدان الأفريقية التي ما انفكت تعمل على تعزيز سلام هش لديها. إنني إذ أرحب بوزير خارجية نيجيريا، أود أيضاً أن أشكر وفد نيجيريا على تنظيمه هذه المناقشة. نشيد أيضاً بجهود نيجيريا في ترؤس مناقشتنا، ونود أيضاً أن نشكر السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية.

وبالنظر إلى تقارب الآراء حول الطاولة، تود غابون أن ترحب سلفاً بمشروع البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده قريبا.

إن بناء السلام من خلال إصلاح القطاع الأمني ينبغي أن يساعد البلدان الخارجة من صراع على تحاشي الانزلاق مرة أخرى في صراع. ولتحسين التصدي لتحديات إصلاح القطاع الأمني، نعتقد أن ثمة حاجة إلى اعتماد نهج شامل وإلى دمج دور البلدان المضيفة على نحو أفضل في هذه

الجهود. وبالطبع لا بد لهذا النهج من أن يرتكز على العرى القائمة بين منع نشوب الصراع، وبناء السلام وحفظ السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد خارج من صراع.

ومن أجل ضمان إحلال السلام والاستقرار الدائمين، لا بد من أن يشمل إصلاح القطاع الأمني تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية في أي بلد. إن جهود إصلاح القطاع الأمني يمكن أن تساعد على عودة الثقة فيما بين الأطراف المتحاربة، ومعالجة عناصر الربط السلبية بين الجيوش والجهات السياسية الفاعلة وتحاشي أي فراغ أمني قد يعرض الناس للعنف والأذى جراء ما تبقى من مجموعات مسلحة.

إن إصلاح القطاع الأمني كثيراً ما يثير مسألة دور عمليات حفظ السلام. وندرك جيداً أن هذه العمليات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية في أي بلد يمر بأزمة أو خارج من أزمة. ومهما يكن من أمر، لا يمكن ضمان الاستقرار في أعقاب انتهاء أي عملية من عمليات حفظ السلام ما لم يكن البلد المضيف قادراً على ضمان الأمن لشعبه. لذلك نعتقد أنه ينبغي التطرق إلى مسألة إصلاح القطاع الأمني حالما يتم وزع أي بعثة من بعثات حفظ السلام. ويمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى إحلال السلام وتعضيده إذا لم تؤخذ هذه المسألة في الحسبان منذ البداية وإن لم يتم تقديم الدعم الفعال لعملية تنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

إن الانسحاب المتسرع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وضمان الحالة الأمنية في أفريقيا الوسطى يثبتان وجهة النظر تلك. فجمهورية أفريقيا الوسطى تواجه اليوم تجدد اندلاع العنف من جانب المجموعات المسلحة، من قبيل تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام وجيش الرب للمقاومة. والقوات الأمنية التابعة لأفريقيا الوسطى ليست لديها القدرة لحماية القطاعات السكانية من العنف الذي ترتكبه هذه المجموعات.

نرحب بإنشاء وحدة للمؤسسات الأمنية ضمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونأمل بأن ينصب تركيز الوحدة على إصلاح المؤسسات الأمنية في البلد.

إن أي نهج متماسك نحو إصلاح القطاع الأمني يعني أيضاً أنه يتعين على سائر أصحاب المصالح النشطين في مجال إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا العمل بتعاون وتضافر. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة. وبالطبع، نأمل أن يستمر استخدام الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي في تطوير نهجه نحو إصلاح القطاع الأمني.

إن أي نهج فعَّال يتضمن أيضا التآزر مع أصحاب المصالح الآخرين، من قبيل لجنة بناء السلام وصندوق دعم بناء السلام والمانحين الدوليين الرئيسيين. وسيكون من الصعب على جهود إصلاح القطاع الأمني أن تحقق أهدافها إذا لم تكن البرامج مدعومة بالموارد المالية الكافية. إن الدور الذي يؤديه صندوق دعم بناء السلام، سواء فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة أو تلك البلدان التي لم تدخل في إطار نظرها بعد، هو دور جدير بالثناء.

أما البلد المضيف فيقوم بدور بالغ الأهمية في إصلاح القطاع الأمني الذي ينبغي أن يكون له الملكية في ذلك. وإزاء تلك الخلفية، فإن الإصلاح فوق كل ذلك مسألة سياسية. فمن خلال اتفاق سياسي ينبغي لأي بلد أن يصلح أولويات قواته الأمنية وأن يضع رؤية جديدة لها. وينبغي أن تكون هذه الرؤية نتيجة حوار سياسي وطني على أوسع نطاق ممكن كجزء من عملية بناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة قاصرة على دعم جهود الحكومة المضيفة.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بالجهود الرائعة التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاستراتيجي في إصلاح القطاع الأمني مع الحكومة الكونغولية وشركائها الدوليين.

ولكي تكتب الاستدامة لعملية إصلاح القطاع الأمني، لا بد أيضاً من إمكانية تحويل العلاقات بين أصحاب المصالح السياسيين والمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني والسكان بطريقة تحل فيها ثقافة أمنية جديدة محل تلك الثقافة التي سادت خلال الأزمة. لذلك فإن هذه مسألة تتعلق بتغذية علاقة مدنية عسكرية جديدة يمكن أن تساعد على استعادة الثقة في صفوف المجتمع برمته. ومن المهم أيضاً ضمان مشاركة جميع أعضاء المجتمع، بمن فيهم النساء. ويجب أن يتم تمثيلهن على نحو أفضل في المؤسسات الأمنية واحترام حقوقهن على النحو اللائق.

وفي ذلك الصدد فإن جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو لإدماج المرأة في المؤسسات الشُرطية والعسكرية في ذلك البلد يجب أن تستمر وتحظى بالدعم. ونفس الشيء ينطبق على حالة حقوق الإنسان والتدريب الجنساني المقدم الأفراد العسكريين.

وأخيراً من المهم أن نولي اهتماماً للمشاكل المحتملة، خاصة المسألة الشائكة المتمثلة في الإفلات من العقاب ونشر الحس بالعدالة في صفوف القوات الأمنية المسؤولة عن العنف والأذى المرتكب ضد المدنيين.

وفي الختام لا تزال غابون مقتنعة بأنه من المهم للغاية تعزيز فعالية إصلاح القطاع الأمني لضمان تحقيق أثر دائم للمجتمع الدولي في ما يتعلق ببناء السلام في أي بلد خارج من صراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، أذن لي بأن أدلو بالبيان التالي نيابة عنهم.

”يشير مجلس الأمن إلى البيانين الصادرين عن رئيسه والمؤرخين ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/3) و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/14)، وإلى تقرير الأمين العام المعنون ”ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن“ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/39)، ويؤكد على أن بناء قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة هو حجر الزاوية في ضمان السلام والتنمية المستدامة. وبالمثل، يركِّز إصلاح قطاع الأمن على الفعالية والمساءلة والحكم الرشيد باعتبارها عناصر أمنية يعزز بعضها بعضا.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الجزء الأعظم من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن يُوجَّه إلى بلدان في أفريقيا ويجري تنفيذه فيها. وفي الوقت ذاته، أصبح عدد من البلدان الأفريقية مصادر هامة لتوفير تلك المساعدة. ويرحب مجلس الأمن بهذا التعاون الأفريقي الداخلي ويؤكد على الحاجة إلى زيادة الاهتمام بوجهات النظر الأفريقية في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويشمل ذلك زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، إضافة إلى تبادل المعارف والخبرات مع النساء وأعضاء المجتمع المدني. ومن شأن تركيز الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن على احتياجات وأولويات السكان في البلدان الخارجة لتوها من نزاعات أن يعزز كثيرا مشروعية ذلك الدعم ومقومات استمراره واستدامته.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة المدى ويكرر تأكيد الحق السيادي للبلد المعني في تحديد نهجه الوطني وأولوياته الوطنية في

مجال إصلاح قطاعه الأمني، ومسؤوليته الرئيسية عن ذلك. وينبغي أن تمسك بزمام هذه العملية أياد وطنية وأن تكون العملية مستمدة من احتياجات البلد المعني وظروفه الخاصة. ويجب أن يستند تنسيق الجهود المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى توافق الآراء على الصعيد الوطني وأن تكون القيادة السياسية والإرادة السياسية هما الدافع نحو المضي قدما في الإصلاح. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن على مسؤولية الدول عن تنسيق الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك، مثالا لا حصرا، وضع رؤية استراتيجية للإصلاح وإرساء ثوابته، وتعيين الثغرات والاحتياجات، وتحديد الميادين التي تحتاج إلى الدعم التقني حسب الأولوية، وتجنب الازدواجية في جهود الجهات المانحة.

”وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره القيود المفروضة على قدرات الدول القائمة بالإصلاح، فإنه يشجعها على أن تسعى جاهدة إلى تخصيص موارد وطنية لجهود إصلاح قطاع الأمن بما يكفل مقومات استمراره وجدواه على المدى الطويل. ويشدد مجلس الأمن في هذا السياق، على أهمية تحسين مشاركة المرأة في المناقشات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وصون السلام والأمن، ويشجع النساء على المشاركة في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الوطني وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن على أن يكون قطاع الأمن في متناول جميع السكان ومستجيبا لاحتياجاتهم، ولا سيما النساء، والفئات الضعيفة الأخرى.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأهمية الأطر الإقليمية بوصفها الأساس الذي تقوم عليه جهود إصلاح قطاع الأمن على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع إطار لسياسات إصلاح قطاع الأمن على صعيد القارة، وتنفيذ ذلك الإطار. ويشجع مجلس الأمن المناطق الأخرى على النظر في إمكانية إقامة شراكات من هذا القبيل بهدف تيسير تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى، ووضع أطر إقليمية لدعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن بما يعكس مشاركة المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الإقليمية. ويسلّم مجلس الأمن أيضا بما تقدمه الجهات المانحة على المستوى الثنائي، وكذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، من دعم إلى الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا وإلى سائر المبادرات التي اتخذتها في مجال إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيانات رئيسه السابقة بشأن ضرورة توفير دعم مبكر وكاف في المجالات ذات الأولوية لبناء السلام، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، وكذلك بشأن أهمية برامج إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات. وفي ضوء استمرار النزاعات في أفريقيا، يؤكد مجلس الأمن مجددا على ارتباط إصلاح قطاع الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشدد على ضرورة أن تجري هذه الجهود الإصلاحية ضمن الإطار الأوسع والأشمل لبناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تنهض به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك في البلدان الأفريقية. ويشجع

مجلس الأمن لجنة بناء السلام على مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية والخارجية التي تشارك في إصلاح قطاع الأمن في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن لا بد وأن يتم ضمن الإطار العام لسيادة القانون، وينبغي أن يسهم في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون بوجه عام، فضلا عن الجهود الأوسع نطاقا في مجالي التعمير والتنمية. وسوف يتطلب ذلك مواصلة التنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة لكفالة اتباع نهج متماسك على نحو متزايد. وفي هذا السياق، يشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تنتبه جهود إصلاح قطاع الأمن إلى مسألة الإفلات من العقاب.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن حفظ السلام قد تطور تطورا ملموسا على مدى العقود الماضية، إذ انتقل من مراقبة وقف إطلاق النار في المقام الأول إلى القيام بعمليات معقدة متعددة الأبعاد تسعى إلى الاضطلاع بمهام بناء السلام والتصدي للأسباب الكامنة وراء نشوب النزاعات. ويشير مجلس الأمن في هذا الصدد إلى أن عددا متزايدا من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة منوط بدعم البرامج الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك في أفريقيا، من خلال تقديم المساعدة الاستراتيجية لوضع أطر لقطاع الأمن وبناء قدرات مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون في المجالات الرئيسية، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة إدراج جوانب إصلاح قطاع الأمن كجزء لا يتجزأ من تخطيط عمليات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مؤسسات أمنية لها مقومات الاستمرار، ويثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك وحدة إصلاح قطاع الأمن وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإصلاح قطاع الأمن، في مواصلة تعزيز النهج الشامل الذي تنتهجه الأمم المتحدة في إصلاح القطاع الأمني، من خلال وضع التوجيهات وتطوير القدرات الميدانية، وآليات التنسيق، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في مستهل عام ٢٠١٣ تقييما للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجهود المبذولة في أفريقيا، وأن يقدم توصيات بشأن أفضل السبل لتعزيز النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن، آخذا في الحسبان أوجه الارتباط بين المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة وبين جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مع الأخذ في الاعتبار أيضا آراء أجهزة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/19.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا التام لمشاركة السيدة برينيت كاور، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند. ونقدر أيضاً وجود وفد برلماني رفيع المستوى من البرازيل ضمن وفدها.

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. إن تاريخ بلدكم خير شاهد على دعمه المستمر والتزامه بالعمل من أجل السلام والأمن في القارة الأفريقية، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

كما أشكر السيد إرفي لادسو على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية، ونؤكد استعداد الاتحاد الأفريقي لمواصلة التعاون معه في جهوده.

إن مشاركتنا في هذا النقاش المهم الذي يأتي في توقيت مناسب ينبغي أن ينظر إليها في سياق الدور المستجد للاتحاد الأفريقي في معالجة تحديات السلام والأمن في القارة، وذلك تماشياً مع مبادئ وأهداف القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد. ثانياً، أود أن أعلن – وكما ذكرتم بالفعل – أن الاتحاد الأفريقي قد شرع في اتخاذ خطوات لإضفاء الصفة المؤسسية على إطار للسياسات القارية الأفريقية بشأن إصلاح القطاع الأمني، والذي سينظر فيه بغية اعتماده من قبل جمعية رؤساء الدول في اجتماع القمة القادم، المقرر عقده في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومن البديهي، فإن الاتحاد الأفريقي يسعده أن يتشاطر محتوى هذا الإطار حالما تُعتمده الجمعية.

تمثل هذه الوثيقة الإطارية علامة بارزة في تنفيذ الولاية الممنوحة بموجب قرار جمعية الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ من أجل بلورة إطار سياسة قارية بشأن إصلاح القطاع الأمني. وقرار الجمعية لعام ٢٠٠٨ جاء استناداً إلى النتيجة التي خلصت إليها حلقة العمل الدولية المعنية بإصلاح القطاع الأمني التي عقدتها الأمم المتحدة في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ برعاية حكومة جنوب أفريقيا بالتعاون مع حكومة سلوفاكيا.

لقد كان اعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع في عام ٢٠٠٦ نقطة تحول في انخراط الاتحاد الأفريقي في إصلاح القطاع الأمني. وتقضي سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع، في جملة أمور، بإعادة إنشاء وتعزيز قدرة المؤسسات الأمنية الأفريقية على مواصلة إعادة هيكلة أجهزة الدولة، لا سيما تلك المتصلة بالأمن والعدالة.

وثمة إنجاز مهم آخر في بلورة مشروع إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني، تمثل في عقد حلقة عمل في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، شارك في استضافتها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وجمعت تحت مظلتها خبراء إصلاح القطاع الأمني من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشبكة الأفريقية للقطاع الأمني وممثلي الشركاء، مما مكن من المصادقة على هذا الإطار من قبل خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١١.

وكان من النتائج الهامة لحلقة العمل المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩، في جملة أمور، بلورة خريطة طريق لعملية سياسة الاتحاد الأفريقي لإصلاح القطاع الأمني والاتفاق على شراكة استراتيجية بشأن إصلاح القطاع الأمني ينضم إليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذه الشراكة أساسية لاتباع نهج عالمي مترابط ومنسق، يستلهم في عمله الشراكات القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات منع نشوب الصراع وبناء السلام.

وأود أن أشير هنا إلى أن عملية صياغة سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني ما كان يمكن أن تبلغ هذه المرحلة بدون الدعم القوي من جانب شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في بداية العملية من خلال مكتب سيادة القانون التابع لها والمؤسسات الأمنية، بالإضافة إلى وحدة إصلاح القطاع الأمني في إدارة عمليات حفظ السلام. واشتمل نطاق المساعدة على جمع التبرعات لصالح مختلف أنشطة إصلاح القطاع الأمني، ونشعر بالامتنان للأمم المتحدة على ذلك إذ نتطلع إلى دعمها المستمر، خاصة الآن حيث ينتقل الاتحاد الأفريقي من مرحلة وضع السياسات إلى تنفيذ أنشطة إصلاح القطاع الأمني من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مع التركيز أساساً على مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين.

وأقام الاتحاد الأفريقي أيضاً علاقة عمل قوية في مجال إصلاح القطاع الأمني مع الشبكة الأفريقية للقطاع الأمني. وما فتئ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يعتمدان على خبرة الشبكة الأفريقية للقطاع الأمني في تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد والأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني – وهو الدور الذي تؤديه الشبكة بامتياز.

ويود الاتحاد الأفريقي أيضاً أن يعرب عن امتنانه للاتحاد الأوروبي على تقديمه التمويل الأولي لأنشطته في مجال إصلاح القطاع الأمني وعلى التمويل الأوسع المنتظر. ونحن ممتنون كذلك لحكومة النرويج على التدريب الذي وفرته في مجال إصلاح القطاع الأمني، ولدوقية لكسمبرغ الكبرى على دعمها لاجتماعات الدول الأعضاء بشأن إصلاح القطاع الأمني.

ختاماً، أود أن أؤكد أن الاتحاد الأفريقي ما فتئ يعتبر السلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية المستدامة من خلال التكامل الإقليمي. ولذلك، ندعو الأمم المتحدة وجميع الشركاء لضمان أخذ المنظور الإقليمي بعين الاعتبار في الشراكات الاستراتيجية بشأن إصلاح القطاع الأمني مع اضطلاع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا بدور رئيسي، مثلما أشار العديد من المتكلمين بالفعل. وعليه، فإننا نؤيد الترتيبات الإقليمية التي يركز عليها البيان الرئاسي المعتمد في هذه الجلسة (S/PRST/2011/19)، والذي يقدر الاتحاد الأفريقي مضمونه تقديراً عالياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي، على اختياركم إصلاح القطاع الأمني موضوعاً للنقاش الموضوعي اليوم وتركيزكم على الآفاق والتحديات في أفريقيا. ونثق في أن مناقشة اليوم ستوفر لنا فهماً أفضل لتلك العملية المعقدة وللدور الداعم الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في بلدان ما بعد الصراع.

وأشكر السيد إرفي لادسو على إحاطته الإعلامية الواضحة والمفيدة، متمنياً له كل التوفيق في مهمته الشاقة والنبيلة. كما نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

عندما يأذن مجلس الأمن بإصلاح القطاع الأمني، فإنها تكون عملية أساسية في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وإنشاء قطاع أمني مهني وفعال ومسؤول أمر أساسي لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة والانتعاش الاقتصادي. والملكية الوطنية هي المبدأ الرئيسي في إصلاح القطاع الأمني الذي شدد عليه غالبية – إن لم يكن كل – المتكلمين الذين سبقوني.

إصلاح القطاع الأمني مسؤولية أولية للدولة. وينحصر دور الأمم المتحدة في تقديم الدعم للسلطات الوطنية في تنفيذه. ويجب أن يكون كل بلد مالكا لعملية إصلاح القطاع الأمني. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم

المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، بناء على طلب البلد المضيف، عن طريق بعثة لحفظ السلام. وتلك المساعدة يجب تكييفها مع الظروف والاحتياجات الخاصة لكل بلد.

الإصلاحات لن تكون فعالة بدون اضطلاع سلطات البلد الذي يستضيف بعثة لحفظ السلام بدور قيادي. وذلك الدور القيادي يتجلى أولا في تقييم الحالة الأمنية لكفالة أن تتوفر للإصلاحات المرتقبة فرص النجاح. ومن الجوهري انخراط العناصر الأمنية الفاعلة في كشف مواطن الخلل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة حتى تتمكن الأجهزة الأمنية من ممارسة وظائفها بصورة طبيعية مرة أخرى.

وتلك القيادة تنطوي بالتالي على انخراط السلطات الوطنية في تصميم وتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني. وفي أحيان كثيرة لا تتكلل إصلاحات القطاع الأمني، للأسف، بالنجاح بسبب انعدام مشاركة السلطات الوطنية. ومما يؤسف له أن المحاولات الرامية إلى إرساء أسس إصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني لم تنبثق في أحيان كثيرة جدا من داخل البلد المعني، وإنما جاءت بتوصية من عناصر فاعلة خارجية. وقد أدى هذا إلى تثبيط همة العناصر الفاعلة الوطنية وامتناعها عن المشاركة في العملية.

وفي المرحلة السابقة لإصلاح القطاع الأمني تؤدي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دورا حاسما في تنمية الأجهزة الأمنية التي تشمل الجميع وتخضع للسيطرة الفعالة للمؤسسات السياسية. وفي حالات كثيرة ثبت بوضوح أن نجاح أي عملية إصلاح مرهون بشكل وثيق بالإكمال الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي ذلك الصدد تجدر ملاحظة أن إصلاح القطاع الأمني لن ينجح بدون مراعاة المنظور الجنساني. فبعثات حفظ السلام، بنشرها نساء مسؤولات في الجيش والشرطة، إنما تشجع بطريقة مباشرة البلدان المضيفة على ضم النساء إلى مؤسساتها الأمنية. وقد اضطلع نشر النساء في وحدات الشرطة النظامية التابعة لبعثات حفظ السلام في أفريقيا بدور هام في ضمان إتاحة إمكانيات أكبر لمشاركة النساء في عمليات صنع القرار في الأجهزة الأمنية. وعلى وجه التحديد تم التدليل في أفريقيا على أن مشاركة المرأة كانت مفيدة للغاية، بل وحاسمة في جهود بناء السلام.

ومن بين العوامل الأساسية لنجاح إصلاح القطاع الأمني التماسك فيما بين المانحين. وفي الماضي أدت أنشطة المانحين في إصلاح القطاع الأمني إلى الازدواجية بسبب الافتقار إلى التشاور والتنسيق. ويسرنا أن نلاحظ أن الخبرة الخاصة بتشكيلة قطرية محددة في لجنة بناء السلام قد يسرت تحسين التماسك. وقد تم إنجاز ذلك أساسا بإقرار أطر العمل القانونية، مثل بيانات الالتزام المتبادل، مما مكن السلطات الوطنية والمانحين والأمم المتحدة من توجيه معونتهم بطريقة أفضل، ومن تجنب الازدواجية.

إصلاح القطاع الأمني يجب أن يكون جزءا من جهد أكبر لبناء مقومات سيادة القانون. ويجب أن يفضي إلى تعزيز إجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة سيادة القانون في عمليات حفظ السلام مع تجنب الازدواجية في الأنشطة وفي الهياكل.

ولكون المغرب بلدا أفريقيا، فقد تجمعت لديه سنوات عديدة من الخبرة الثنائية مع أمم كثيرة، وبخاصة في أفريقيا، في مجالات المساعدة التقنية وتدريب القوات الأمنية. ونحن ما زلنا راغبين في تشاطر خبراتنا وتحسينها بأفضل الممارسات. وأحد الدروس التي استخلصناها من تجربتنا الخاصة يتمثل في أنه، بدلا من الاكتفاء بتحسين الفعالية التشغيلية لمقدمي الخدمات الأمنية، ينبغي شمول إصلاح نظام العدالة والقيام، فيما يتجاوز ذلك، بتعزيز القدرة الوطنية على توجيه عملية الإصلاح في إطار السيطرة الديمقراطية والمراقبة

التي تحظى فيها حقوق الإنسان بالاحترام. وبدون التشديد على الفعالية والإدارة السليمة والحكم المنفتح، فضلا عن كفالة أن هذه العناصر كلها يعزز بعضها بعضا، لن نفلح في التصدي الجماعي لتحدي إصلاح القطاع الأمني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل كندا الكلمة.

السيد رشيسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تود كندا أن تعرب عن شكرها للرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة إصلاح القطاع الأمني في سياق القارة الأفريقية. إن إصلاح القطاع الأمني، بالنسبة إلى كندا، عملية يسعى البلد عن طريقها إلى إرساء أسس مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمحاسبة وتمثيلية تضطلع بوظائفها المشروعة بطريقة تتسق مع المعايير الديمقراطية ومبادئ الحكم السليم. وما زال عدد من البلدان في القارة الأفريقية يواجه أشكالا من انعدام الأمن تحطم حياة شعوبها. ويشكل إصلاح القطاع الأمني عدسة هامة يمكن للدول الأفريقية أن تطور من خلالها استراتيجيات لتحقيق التحولات في قطاعاتها الأمنية.

بعد هذه الملاحظة اسمحوا لي بأن أدلي ببضع تعقيبات وجيزة. تساهم كندا مساهمة حثيثة في المبادرات المتخذة داخل الأمم المتحدة، وقد تكونت لديها خبرة واسعة في مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى إصلاح نظمها الأمنية. وتعتبر مساعدتنا مسعى متصفا بتعددية التخصصات وشمول الحكومة برمتها. وقد انخرطنا في الأنشطة من خلال تمويل المشاريع ورسم السياسة العامة ونشر الأفراد، بمن فيهم الخبراء والمستشارون، الذين يعملون في مجالات متنوعة مثل الحكم والعدالة والشرطة وإدارة الحدود والإصلاحيات والجيش. وفي الوقت الحاضر نساهم في عدة بعثات للأمم المتحدة في أفريقيا، بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم كندا تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ أنشطة إصلاح القطاع الأمني بطريقة متماسكة عن طريق مختلف البرامج والصناديق. ونقدم الدعم لمبادرة داخلية لتعزيز القدرة من خلال فرقة الأمم المتحدة المعنية بالمهام المشتركة بين الوكالات في مجال إصلاح القطاع الأمني. والغرض من هذه المبادرة هو مساعدة أعضاء فرقة المهام في مجالات مثل التدريب والدعم التقني في الميدان، ومن خلال تطوير النقاط الإرشادية التقنية. وتدعم كندا، بصفتها دولة مانحة، تحسين التماسك على نطاق المنظومة، لا سيما بالعمل مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بإصلاح القطاع الأمني [الفرقة المشتركة بين الوكالات] وبالتنسيق معها.

(تكلم بالفرنسية)

وتتفق كندا مع الرأي بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشدد على الإشتمالية المتواصلة، أينما يكون ذلك مناسبا، لإصلاح القطاع الأمني في التخطيط المستقبلي لعمليات الأمم المتحدة في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، وبصفة كندا عضوا في لجنة بناء السلام ورئيسا لتشكيلة قطرية فيها، فإنها تلاحظ أن إصلاح الأمن وما يتصل به من عدالة يشكل أولوية في جميع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وتسعى لجنة بناء السلام إلى تجميع خبرة قيمة في الميدان يمكن الاستفادة منها في تنوير عملية تطوير الولايات في مجلس الأمن والتخطيط الانتقالي لمنظومة الأمم المتحدة.

لذلك تتفق كندا على أن المساعدة من المانحين الدوليين يجب أن تكون مرتبطة بالتملك الوطني وبالتزام جميع الأطراف المعنية. وعلى وجه التحديد يتحتم أن تساهم الإرادة السياسية للدولة التي تنفذ الإصلاحات في تعزيز تلك المبادرات. ويجب مراعاة المناخ السياسي السائد في الدولة

عند التخطيط لمبادرات إصلاح القطاع الأمني لكفالة أن تكون البيئة مشجعة على الإصلاح وأن تتوفر فرصة النجاح للجهود المبذولة دعما للحكومة والمجتمع المدني.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيرا، ترحب كندا بالدعوة إلى تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك الجهود التي تبذل في أفريقيا. ويجب أن يفحص التقييم بصورة محددة فرص تقوية التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الدور التنسيقي للمانحين لشتى الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن يفحص طرق زيادة قدرة الأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، في المقر وفي المكاتب الإقليمية على السواء.

في الختام، نشجع بقوة مناقشات مجلس الأمن الجارية حالياً بشأن بناء القدرات على إصلاح قطاع الأمن. وفي النهاية، نحن مقتنعون بأن من شأن السياسات والممارسات الجيدة في مجال إصلاح قطاع الأمن أن تساعد على تعزيز السلام الإقليمي والقاري والأمن لأفريقيا قاطبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد كوتيريتش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم بلدي للاشتراك في مناقشة اليوم. إنها تتيح فرصة أخرى مفيدة لتقييم التطورات الأساسية في مجال إصلاح قطاع الأمن في إطار منظومة الأمم المتحدة ولمناقشة ما لا تزال ثمة حاجة إلى عمله في معالجة هذه المسألة بطريقة شاملة ومتسقة ومنسقة، مع التركيز بشكل خاص على تجربة أفريقيا واحتياجاتها.

أود أن أثني على نيجيريا لتنظيمها هذه المناقشة، وأرحب بالبيان الرئاسي المعتمد (S/PRST/2001/19)، الذي نعده إسهاماً ذا فائدة كبيرة في العمل الجاري بشأن قطاع الأمن في منظومة الأمم المتحدة.

تفتخر سلوفاكيا بأن مناقشة مجلس الأمن التي نظمت تحت رئاستنا في شباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5632) قد وضعت أسس النهوض ببرنامج إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك بالنسبة لتقرير الأمين العام التاريخي عام ٢٠٠٨ (S/2008/39)، ولإنشاء إطار العمل المؤسسي لإصلاح قطاع الأمن.

لقد قطع بناء القدرات من أجل إصلاح قطاع الأمن داخل منظومة الأمم المتحدة شوطاً طويلاً منذ عام ٢٠٠٧. وقد أُنجز الكثير من العمل في زيادة التوعية بإصلاح قطاع الأمن، وبناء الخبرة والمعرفة لدى موظفي الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان، والنهوض بالعمل المفاهيمي للأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز النُهُج المتكاملة، وتقوية القدرات المدنية، وفوق ذلك، توفير المساعدات للسلطات الوطنية بطريقة أكثر انتظاماً واستهدافاً في جميع أنواع الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى التحديات التي تواجهها الدول في إعداد موظفيها، سواء كانوا من أفراد الشرطة العاملين في بعثات الأمم المتحدة، أو من الوحدات العسكرية، أو من الموظفين المدنيين الذين لديهم دور يضطلعون به، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في دعم الإصلاح، وإعادة هيكلة المؤسسات القضائية والأمنية أو تحويلها. ثمة فجوة في الإرشاد بشأن كيفية تحويل مبادئ إصلاح قطاع الأمن إلى ممارسة، وفجوة في القدرات الخاصة بإعداد الموظفين لعمليات النشر في بعثات حفظ السلام وبناء السلام. وهذا تحدٍ يتعين على البلدان المساهمة بقوات شرطة وبقوات عسكرية معالجته.

تظل الملكية الوطنية المبدأ الرئيسي في نهج الأمم المتحدة حيال إصلاح قطاع الأمن. وهي ليست ضرورة أخلاقية فحسب، بل أيضاً اعتبار براغماتي، إذ إن سياسات وبرامج إصلاح قطاع الأمن إنْ لم تتولَّ جهات فاعلة وطنية تصميمها وتنفيذها، فمن الأرجح أنها لن تنجح. وقد اعترف الجميع بذلك، بمن فيهم المانحون المعنيون.

يأتي في المقام الثاني مباشرة بعد الملكية الوطنية الدور الأساسي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، التي تستطيع، بشرعيتها وخبرتها وقدراتها، أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التقدم المستدام في العمل المتعلق بقطاع الأمن على الصعيد الميداني. لقد تحققت نتائج إيجابية عديدة مؤخراً في العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع شركائها الإقليميين ودون الإقليميين في مجالات مثل تطوير المفاهيم، والتدريب المشترك، وبعثات التقييم المشتركة، وغيرها من المجالات. وظلت الأمم المتحدة تعمل بصورة لصيقة بشكل خاص في هذا الصدد مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

نحن نؤمن إيماناً قوياً بأهمية النُهُج الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرات ذي الصلة وفي آليات التنسيق. ونؤمن بنفس القدر بالحاجة إلى تعزيز النُهُج المنطلقة من القاعدة والنهج المبنية على الطلب. وفي هذا السياق بالذات قامت سلوفاكيا، بالتعاون مع شركائها الوثيقين في الأقاليم، وبمساعدة من مركز جنيف المعني بالرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بتنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية هدفت إلى حفز المناقشات والجهود الملموسة في مجال إصلاح قطاع الأمن في أهم الأقاليم، وإلى تيسير الشراكات وتحسين آليات التنسيق.

أولى حلقات العمل هذه، وهي تلك التي جرى تنظيمها بالتعاون مع جنوب أفريقيا في كيب تاون عام ٢٠٠٧، أسهمت بقدر كبير في عملية تحديد نُهج الاتحاد الأفريقي إزاء إصلاح قطاع الأمن، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن. وحققت الحلقتان التاليتان نفس القدر من الفائدة، إذ خصصت أحداهما لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوينس أيريس عام ٢٠٠٩، والأخرى لجنوب شرق آسيا في جاكارتا عام ٢٠١٠. وفي الحقيقة، سعينا مؤخراً نحو شريك إقليمي آخر، وننظر حالياً في إمكانية تنظيم حلقة العمل الرابعة في منطقة مهمة أخرى.

سلوفاكيا حريصة على مواصلة إسهامها بوصفها وسيطاً أميناً لبناء الثقة، وزيادة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وتحسين الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز أوجه التآزر الإيجابية، مع محاولة تفادي الازدواجيات في نفس الوقت.

ذلك بالضبط هو السياق الذي قادنا إلى المبادرة بإنشاء فريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن بالأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين عمل الفريق باعتباره واجهة بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الرؤساء المشاركين لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وبتلك الصفة أثبت الفريق جدواه. وبصفتنا رئيساً لفريق الأصدقاء، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنوجه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء الراغبة، لا سيما الدول المتلقية للمساعدات في مجال إصلاح قطاع الأمن، لاستخدام هذه الأداة كمنصة لتقاسم الدروس المستفادة، والإعراب عن احتياجاتهم، وتحديد أفضل الأساليب للتصدي لها بطريقة جيدة التوقيت وفعالة. ونحن على استعداد لمواصلة التمكين من إجراء هذه التفاعلات وتعزيز التعاون المحسّن.

وأخيراً ولكن ليس بآخر، أود أن أشير إلى حقيقة أننا شهدنا مؤخراً طلباً متزايداً على المساعدات في مجال

إصلاح قطاع الأمن، من البلدان الخارجة من الصراعات ومن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي على حد سواء. ويطرح ذلك أمامنا تحديات جديدة، ويتطلب قدرات إضافية. ونعتقد أن من واجبنا المشترك أن نتصدى للتحديات بطريقة شاملة ومتسقة ومنسقة. وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تناول المهام المطروحة حالياً بتلك الروح.

وبنفس الروح، وفي سياق مجتمع الديمقراطيات، تقوم سلوفاكيا حالياً، جنباً إلى جنب مع هولندا، باستكشاف كيف يمكننا أن نساعد تونس بأفضل الطرق في التصدي للتحديات التي حددها ذلك البلد في مجال إصلاح قطاع الأمن.

وفي الوقت نفسه، بوصفنا الرئيس الحالي للمجلس الحاكم للفريق الاستشاري لقطاع الأمن الدولي، نحن ملتزمون بالتمكين من تقوية قدرات إصلاح قطاع الأمن بمنظومة الأمم المتحدة بطريقة فعالة وجيدة التوقيت، وذلك في التدريب وفي العمل الاستشاري الجاري ميدانياً، لا سيما في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا الكامل معكم ومع أعضاء المجلس الآخرين في مجال إصلاح قطاع الأمن. فهو عنصر حيوي من عناصر عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والاستقرار والتنمية، وسيادة القانون، والعدالة، عقب انتهاء الصراع وفي الفترات الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فينانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي أيسلندا، والدنمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج.

أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى الرئاسة النيجيرية على تنظيمها هذه المناقشة. كانت آخر مرة يعقد فيها المجلس مناقشة بشأن إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5889).

وتوفيراً لوقت الجميع الغالي، سأقدم نسخة مختصرة من بياننا الذي تم تعميمه في القاعة.

ويتعين علينا إتباع نهج متوازن وكلي لإصلاح القطاع الأمني لكي يخدم الهدف الأعم المتمثل في تحقيق السلام والتنمية المستدامين والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وثمة صلة واضحة بين هذا الإصلاح ومنع نشوب الصراعات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا أمر يتعين أن يكون مفهوما تماما وأن يؤخذ بعين الاعتبار في تدابير وإجراءات الدعم الدولي.

وقد جرى تسليط الضوء على الصلات بين الأمن والعدالة والتنمية في التقارير الصادرة مؤخرا عن الأمم المتحدة والبنك الدولي. وعدم الاستقرار والعنف السياسي والجنائي يتكرر حدوثهما في ظروف ضعف الحكم وإهمال سيادة القانون وآليات مكافحة الفساد. والعنف يؤدي إلى زيادة مخاطر نشوب صراع، ناهيك عن آثاره السلبية على التنمية.

وينبغي تنفيذ جميع جهود إصلاح القطاع الأمني ضمن الإطار الشامل لسيادة القانون والحكم الرشيد. ونود أن نثني على جهود وحدة إصلاح قطاع الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني. ونشجع فرقة العمل على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الاتساق.

ومن الواضح أنه يجب القيام بالمزيد. وقد أجرت الأمم المتحدة مؤخرا استعراضا للقدرات المدنية الدولية، حدد فيه فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية عدة فجوات في القدرات. واحتل إصلاح قطاع الأمن وإصلاح قطاع العدالة صدارة ترتيب القطاعات الحرجة أكثر من غيرها.

ودعم القطاع الأمني ينطوي على تحديات تقنية معقدة، والتي قد يتطلب الأمر معها الاستعانة بخبرات خارجية متخصصة لاستكمال القدرات الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن نطاق إصلاح قطاع الأمن يتجاوز اتخاذ إجراءات مفصلية ولكن ضيقة مثل تحديد الحجم المناسب للأجهزة الأمنية أو تدريب وتجهيز الأفراد النظاميين. فهذا الإصلاح يمكن أن يعني أيضا وضع استراتيجيات أو تشريعات وطنية تتعلق بقطاع الأمن أو تعزيز الرقابة على المؤسسات الأمنية وإدارتها. وهذه بطبيعتها عمليات سياسية، لا يمكن أن يتولى المسؤولية الرئيسية عنها وملكيتها سوى الحكومات الوطنية.

والحكومات الوطنية تملك الحق السيادي وتتحمل المسؤولية الرئيسية في يتعلق بإدارة جهود الإصلاح الوطني والدعم الدولي والتنسيق في ما بينها. ومن شأن اتباع نهج يحركه الطلب حقا على الجانبين حل الكثير من مشاكل التنسيق. وقدم فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية توصيات محددة جدا في هذا المقام أيضا. فالملكية الوطنية يمكن كذلك تعزيزها من خلال مجالات مثل المشتريات وإطار السياسات وإنشاء آليات لإدارة الشراكات. ومفهوم الملكية الوطنية ينبغي عدم تحجيمه ليعني ملكية الحكومة. ومؤسسات الأمن والعدالة موجودة لخدمة الناس، بمن فيهم المهمشون.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في تخطيط وقيادة وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني. فالمرأة هي الجهة الفاعلة وصاحبة المصلحة في دعم وتعزيز الأمن وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى خطة عمل الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام. فهي تتضمن مقترحات عملية، ينبغي الآن دفعها قدما إلى مرحلة التنفيذ الملموس في منظومة الأمم المتحدة وأن تحظى بدعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

كما نشجع جميع الجهات الفاعلة على الاستفادة الكاملة من مجموعة الأدوات الجنسانية وتلك المتعلقة بالقطاع الأمني، والتي توفر توجيهات عملية.

إن المساعدة التي تقدمها البلدان الأفريقية في مجال إصلاح قطاع الأمن تكتسب أهمية متزايدة. ومن ثم، سيكون من المهم النظر في إتباع نهج إقليمي بشأن بناء القدرات، وكذلك لتقييم الإصلاحات وتصميمها وتنفيذها. ويمكن أن تساعد المنظورات الأفريقية بشأن إصلاح قطاع الأمن في تحسين تكيف أدوات هذا الإصلاح مع سياق بلد معين، وبالتالي الإسهام في شرعية واستمرارية واستدامة الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن.

إن بلدان الشمال الأوروبي تدعم تماما مبادرة الهيكل الأفريقي للسلام والأمن التي تهدف إلى تعزيز منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وتسويتها. ونرحب ترحيبا حارا أيضا بالجهود الجارية للاتحاد الأفريقي لوضع إطار سياسات بشأن إصلاح قطاع الأمن بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والخبراء الأفارقة والدوليون في مجال إصلاح هذا القطاع ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية.

وختاما، نعتقد أن التقرير الذي طلبه المجلس اليوم بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن سيسهم في استجابة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وتماسكا لإصلاح هذا القطاع. ولكي تواصل الأمم المتحدة تقديم دعم شامل في هذا المجال الحيوي، يجب علينا جميعا أن نضمن حصولها على الدعم الكافي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تهنئ لكسمبرغ الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على تنظيم

هذه المناقشة الهامة بشأن إصلاح القطاع الأمني وتود أن تعرب عن شكرها على الدعوة للمشاركة فيها.

إن التركيز في هذه المناقشة على أفريقيا خطوة حسنة التوقيت لسببين. فمعظم ولايات حفظ السلام التي يصوغها مجلس الأمن تتعلق بالقارة الأفريقية وتشمل هذه الولايات على نحو متزايد، وعن حق، عناصر لإصلاح القطاع الأمني.

وإصلاح القطاع الأمني عنصر أساسي في جدول أعمال حفظ السلام وبناء السلام. وعدم إصلاح قطاع الأمن والدفاع أو الإدارة السيئة لإصلاحه قد يكون لهما أثر مزعزع بالغ على الاستقرار في البلدان الخارجة من الصراع. وبصفتي رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا في لجنة بناء السلام، يمكنني أن أشهد على كون أن الإصلاح الجذري لقطاع الأمن والدفاع ضروري لبناء السلام المستدام وتعزيز سيادة القانون. وفي غينيا مثلما في أماكن أخرى، يرتبط هذا الإصلاح ارتباطا وثيقا بالتأكيد بالقطاعات الأخرى ذات الأولوية لبناء السلام، ولا سيما المصالحة الوطنية. والقيام بإصلاح جذري لقطاع الأمن والدفاع يتطلب إرادة سياسية ودعما ثابتا، بما في ذلك الدعم المالي من قبل المجتمع الدولي. وسيتعين علينا الاستجابة للنداءات الصادرة عن السلطات في هذا الشأن.

وإصلاح قطاع الأمن يرتبط ارتباطا جوهريا أيضا بإصلاح القضاء. فالمواطنون بحاجة إلى وسائل انتصاف مناسبة لحمل الآخرين على احترام حقوقهم. ونشيد في هذا السياق بالنهج المبتكر المعتمد في ليبريا بخصوص إنشاء مراكز متكاملة للأمن والعدالة وإشراك المرأة بصورة كاملة في الجهود المبذولة.

وشرعية الدولة، سواء كانت خارجة من الصراع أم لا، تتوقف على قدرة سلطاتها المدنية على السيطرة على سلطاتها العسكرية والأمنية وعلى قدرة الأخيرة على الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامة السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، مولت لكسمبرغ في عام ٢٠١٠ مشروعا تنفذه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويهدف إلى إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الكونغولية حتى يتسنى لها الاضطلاع على نحو أفضل بمهمتها الهامة المتمثلة في حماية المواطنين الكونغوليين.

وقوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون في أي بلد يجب أيضا أن تكون حصنا منيعا ضد الفساد وسوء الإدارة. ولتجنب الحوادث العارضة، لا مفر من إيجاد رابط في وقت مبكر بين إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ نظام مالي شفاف، وكذلك نظام متين لمراجعة حسابات المالية العامة.

وفي ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، مثلما هو الشأن بالنسبة لجميع الإصلاحات، لا يوجد بديل عن الملكية الوطنية. وبهذه الروح، حظيت لكسمبرغ بشرف تقديم الدعم، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاجتماع الذي نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو والذي سمح لخبراء من الدول الأعضاء فيه النظر في مشروع إطار سياسات للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني، والذي نأمل أن يعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة المقبل للاتحاد المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في أديس أبابا.

وبالروح نفسها، ساهم بلدي لعدة سنوات، في مكتب إدارة عمليات حفظ السلام المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، من أجل دعم أنشطة إصلاح القطاع الأمني. ودعمنا على وجه الخصوص، الانتشار السريع للخبراء بهدف تقديم المشورة للبلدان المشاركة في إصلاح القطاع الأمني، وفقا لاحتياجاتها، وبناءً على طلب من سلطاتها الوطنية.

وتتسم العديد من المشاكل التي تؤثر على القطاع الأمني، بكونها إقليمية أو دولية بحكم طبيعتها. وبلدي على قناعة بأنه ينبغي لنا جميعاً تحمّل نصيبنا من المسؤولية بروح من تعددية الأطراف الفعالة: الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين. وقد عززت معاهدة لشبونة نهج الاتحاد الأوروبي الشامل، فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، وذلك بوضع أدوات السياسات العامة ذات الصلة تحت مظلة واحدة: الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي. ولكسمبرغ عازمة، بصفتها الوطنية، وبصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، على الحفاظ على التزامها بإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك عبر مشاركتها في أعمال مجموعة الأصدقاء في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد رغغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم أيضاً، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وتوفير المذكرة المفاهيمية المفيدة جداً (S/2011/627). وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لوكيل الأمين العام، إيرفي لادسو لإحاطته الإعلامية، التي أعطتنا صورة شاملة عن التحديات التي نواجهها في إصلاح القطاع الأمني.

وتنعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما، لأننا بحاجة إلى معرفة التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في نهجها في مجال إصلاح القطاع الأمني، وتقييم الدعم الدولي والإقليمي للبلدان التي يتعين عليها دعم سيادة القانون، ومؤسسات الدولة التي تحمي مواطنيها وحدودها.

وقد تطور فهمنا للأمن، في غضون العشرين عاماً الماضية، من المنظور العسكري، الذي يركز على الدولة، إلى نظرة أوسع نحو المؤسسات والأطراف الفاعلة الهامة العديدة، سواء كانت حكومية أم غير حكومية، التي تقدم الخدمات الأمنية، عندما تعمل بشكل صحيح، وتكون مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، عندما تكون غير فعالة أو فاسدة. وتمكن المجتمع الدولي، بتحوله من التركيز على أمن الدولة حصراً، من تطوير نهج يركز على الأمن البشري، وعلى المؤسسات التي توفر الأمن والعدالة.

لقد تشكّل مفهوم إصلاح القطاع الأمني الحالي قبل أربع سنوات، خلال مناقشة عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5632) واليوم نواصل البناء على الدروس المستفادة وعلى نهج جديد ثابت وشامل لإصلاح القطاع الأمني يتضمن تحسين المؤسسات الأمنية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الدولي. ونحن جميعا متفقون على أن مفتاح عمليات إصلاح القطاع الأمني هو ملكية البلدان لهذه العمليات ودعم الجهات المانحة لكل جانب من جوانب أنشطة إصلاح القطاع الأمني في البلدان الشريكة.

ونحن ندرك اليوم جميعا أنه يتعين علينا، من أجل تعزيز وتنمية الملكية الوطنية، أن نعمل مع الحكومات والمؤسسات الأمنية المحلية، ابتداءً من مرحلة التقييم إلى التخطيط، ومن التنفيذ المشترك للبرامج إلى استعراض السياسات العامة وتقييم الدروس المستفادة.

وينبغي ألا يركن أي بلد إلى أساليب الجهات المانحة أو أفكارها. بل يجب أن يؤثر واقع احتياجات الشعوب المباشرة وقدرتها والتزامها على وتيرة ومسار التغيير وحقن المؤسسات الأمنية بجرعات متساوية من المساءلة والفعالية. وتعزيز قدرة مقدمي خدمات الأمن والعدالة يتطلب وجود إطار قانوني ملائم ونظام معزز للمساءلة. وللأمم المتحدة ومجلس الأمن دور قيادي في تحديد سياسة إصلاح القطاع الأمني. والهدف من هذه السياسة هو التنسيق تحت قيادة

وطنية، بحيث يشمل جميع أصحاب المصلحة: المنظمات الإقليمية، والجهات المانحة، والسلطات المحلية.

وقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي محركاً رئيسياً، على نحو تقليدي، لإصلاح قطاع الأمن في أوروبا، ومساعدة البلدان الشريكة. وتراكمت لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منذ وثيقة هلسنكي النهائية خبرة واسعة في أنشطة عديدة مثل الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وأمن وإدارة الحدود، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتدريب وإصلاح الشرطة، ومكافحة الفساد، والتشريع الانتخابي وإصلاح القضاء. وللاتحاد الأوروبي سجل لا جدال فيه في مجال إصلاح القضاء الأمني، وقد ساهم بتوفير المساعدة لأكثر من ٧٠ بلدا في السنوات الخمس الماضية. وقد بنى الاتحاد على خبرة الدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بتوفير مستويات غير مسبوقة من الدعم للبلدان الشريكة في أفريقيا وغيرها. ويشارك الإيطاليون رجالاً ونساءً على حد سواء، منذ فترة طويلة، في برنامج دولي واسع لدعم عمليات إصلاح القطاع الأمني، في جنوب شرق أوروبا، وآسيا وأفريقيا، يهدف إلى بناء واستعادة سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وأطلقت إيطاليا في العامين الماضيين عدة برامج لمساعدة الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية في الصومال.

ولا جدال في أهمية إصلاح القطاع الأمني، وخاصة في وقت السلم. وفي بعض الأحيان، ربما يكون الوقت قد مضى، أو ربما تكون التكلفة باهظة جداً، من الناحيتين السياسية والمالية، لتقديم الدعم الفعال لقطاع الأمن في بلد أو إقليم، اندلع فيه العنف بالفعل، وتجري فيه أزمة واسعة النطاق. ويفضل دائما، أن يكون إصلاح القطاع الأمني، إجراءً وقائياً، للمساعدة في ضمان الملكية الكاملة للعملية من جانب البلد المتلقي لهذه العملية.

والعديد من التحديات الأمنية التي تواجهها البلدان الأفريقية هي أيضا نتيجة لتقاطع عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويتضح هذا التداخل نفسه بين احتياجات الكثير من المناطق في أفريقيا في عدد من المجالات: منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ عمليات مكافحة المخدرات، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر؛ ومكافحة غسل الأموال، وغيرها من الأنشطة المالية غير المشروعة.

والتحديات الأمنية المشتركة التي تواجهها جميع الأطراف الفاعلة الأفريقية تشير إلى الحاجة إلى اتباع نهج مبتكر وشامل، يقوم على التعاون الدولي. والخطوة الأولى هي تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على وجه الخصوص، الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتعزيز ملكيتها. ويتعين علينا أيضاً توسيع منظورنا وإشراك جميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية في التعاون، بطريقة شاملة، في القارة الأفريقية.

وتسعى كل من الأمم المتحدة، وفرقة العمل التابعة لمجموعة الثمانية المعنية بمكافحة الإرهاب، إلى التصدي لهذه التهديدات على نحو شامل، وضمان التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وقد حان الوقت لإدخال آليات للتعاون من شأنها أن تساعدنا على تحديد وترتيب أولويات المبادرات، مع الاحترام الكامل لمبدأ الملكية المشتركة. وتتمثل البداية في تحديد طرق التشاور بطريقة واضحة جداً، بحيث يمكن توجيهها لجمع إسهامات الدول في مختلف المناطق، وتقييم ومطابقة تلك الإسهامات، وتحديد المبادرات الجديرة بالحصول على التمويل بموجب الصكوك المالية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل مجالات العمل: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، ومبادرات التنمية المشتركة عبر الحدود، والتدريب، والبيئة،

والحماية المدنية، والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وإدارة الكوارث الطبيعية.

وتتطلب العديد من مجالات التدخل المحتملة الأخرى استراتيجيات واسعة النطاق تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المشتركة للبلدان في المناطق المختلفة من أجل تحسين إدماج مبادرات مثل: تنمية المناطق الحدودية اقتصاديا واجتماعيا على حد سواء، والتدريب والاستثمار في الموارد البشرية، وحماية البيئة. ونرى أن هذه ليست سوى بعض الأمثلة على المجالات التي لا مناص فيها من إعمال نهج أقاليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نيجيريا على تنظيم هذه الجلسة، وعلى الفرصة التي أتيحت لسلوفينيا للتعبير عن آرائها في هذا الموضوع، الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للأمم المتحدة وأعضائها. وقد أتت هذا المناقشة في وقتها المناسب، ونحن بحاجة إليها في ذات الوقت. لقد أصبح إصلاح القطاع الأمني، عبر السنين، جزءاً لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى معالجة العديد من حالات ما بعد الصراع في شتى أنحاء العالم بطريقة شاملة، وخصوصاً في أفريقيا.

وسأتكلم باقتضاب لأن المتكلمين السابقين بينوا التحديات الرئيسية التي يواجهها إصلاح قطاع الأمن في المستقبل القريب. وينبغي أن تفهم هذه التحديات على أنها فرصة لتعزيز جهودنا المشتركة، ليس لمجرد تحقيق فهم أفضل لعمليات الإصلاح وإنما لكي نتفق على مجموعة من الأدوات والآليات التي تساعدنا على التعامل على نحو أفضل مع حالات ما بعد الصراع.

إن إصلاح قطاع الأمن لا يحدث في الفراغ، فهو يتضمن عادةً مسائل ومشاكل وأسئلة أخرى، كثيراً ما ترتبط ببعضها على نحو وثيق. تلك هي النقطة الأولى التي أبدأ منها. ولن يكون إصلاح قطاع الأمن ناجحاً إلا إذا تم إدماجه على نحو صحيح في بيئته وربطه بجميع الجهود الأخرى الجارية فعلاً في الدولة المتلقية لتلك العملية. وعلى ضوء ذلك، فإنني أود أن أشدد على أهمية الارتباط بين إصلاح القطاع الأمني والجهود الإنمائية.

تشمل عملية إصلاح قطاع الأمن العديد من المسائل التي لن يتسنى معالجتها إلا عن طريق الأدوات الإنمائية، بما في ذلك توفير فرص العمل للشباب وكفالة سبل العيش للسكان المعرضين للخطر الشديد. لا بد من تطبيق تلك الصلة بشكل مناسب عن طريق كفالة التنسيق البناء في الوقت المناسب بين النشاطين.

تفهم سلوفينيا أن إصلاح قطاع الأمن أداة لمنع وقوع النزاعات في المدى الطويل. إن الإصلاح الناجح لقطاع الأمن في أي بلد شرط أساسي لاستقرار لا رجعة فيه وللتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجب ألا يقتصر إصلاح قطاع الأمن على الإطار الزمني المحدد لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وإنما لا بد من إدراجه بحرص ضمن إطار بناء السلام وجهود منع وقوع النزاع في الدولة المتلقية. لن يكون إصلاح قطاع الأمن فعالا إلا عندما تسعى جميع الأطراف الفاعلة في العملية بنشاط وشفافية وبطريقة منسقة لتحقيق نفس الهدف.

وفي حين قطعت الأطراف الفاعلة الدولية خطوات مهمة في كفالة التنسيق والشفافية فيما بينها، لا يزال هناك مجال للتحسين، خاصة بشأن التعاون فيما بين الأطراف الفاعلة من الدول والمجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية. وتؤيد سلوفينيا المشاركة المبكرة للدولة المتلقية في التحضيرات لعملية إصلاح قطاع الأمن، حيث أن تلك هي الطريقة الوحيدة لكفالة عملية مملوكة ومدعومة وموضوعة محليا، وهو أمر جوهري لأي مشروع لإصلاح قطاع الأمن.

ونود أيضا أن نشير إلى أنه لا بد من تحسين مستوى التنسيق في ما يتعلق بالمجتمع المدني المحلي، الذي يعلم ويفهم البيئة المحلية واحتياجاتها وقضاياها.

أصبح إصلاح قطاع الأمن جزءا أساسيا تقريبا من أي عملية حفظ سلام أو بعثة لإدارة الأزمات تابعة للأمم المتحدة. ويعني هذا أن البعثات تصبح أكثر تعقيدا وشدة فيما تفرضه من متطلبات. علينا أن نكفل أن منهج التدريب لموظفي مختلف البعثات يشمل مواضيع تتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ومن المهم أيضا ضمان تواصل دراية البعثة في عمليات التوظيف والذاكرة المؤسسية لعمليات حفظ السلام في الميدان.

ويكتسي تعزيز المنظورات الجنسانية في إصلاح قطاع الأمن أهمية أساسية بالنسبة لسلوفينيا. ويمكن أيضا أن تضطلع عمليات حفظ السلام بدور إيجابي في تعزيز إصلاح قطاع الأمن المراعي للمنظور الجنساني وتطوير خدمات أمنية تستجيب بصورة أفضل لاحتياجات المرأة، من خلال تقديم أمثلة نشر حافظات السلام والشرطيات لتشجيع المزيد من النساء على العمل في قطاع الأمن التابع للحكومة المضيفة بعد إصلاحه وعن طريق توفير الخبرة في قضايا الجنسين دعما لعمليات إصلاح قطاع الأمن.

إن إعادة إدماج الأطفال الجنود في المجتمع مسألة أخرى اضطلعت فيها سلوفينيا بدور فعال على مر السنين. يوفر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن نهجا تكميلية يمكن أن تربط إعادة إدماج المقاتلين السابقين بأمن المجتمعات المعزز. ويجب في هذا الصدد أن تتيح إعادة الإدماج الخاصة بالأطفال حصول الطفل على التعليم وسبل الرزق ومهارات الحياة ودور مجد في المجتمع. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي إقامة العدالة بغية التعويض عن فظائع الماضي. ليس هناك سلام دائم وإصلاح بدون عدالة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا مرة أخرى أن سلوفينيا ستبقى ملتزمة التزاما تاما بدعم حوار متعمق بين كل أصحاب المصلحة لوضع مبادئ توجيهية فعالة لإصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام لبحث موضوع إصلاح قطاع الأمن، فالمرجعية التاريخية لهذا الموضوع قد ارتبطت منذ البداية بأفريقيا، حيث كانت بواكير أنشطة الأمم المتحدة الخاصة بإصلاح قطاع الأمن تم تنفيذها في البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، عندما نفذت الأمم المتحدة آنذاك سلسلة من البرامج الخاصة لإصلاح قطاعات الشرطة والسجون والأمن في العديد من الدول الأفريقية والآسيوية. وقد حظت عمليات إصلاح قطاع الأمن في ذلك الوقت بدعم سخي من صناديق الأمم المتحدة المتخصصة ومن مؤسسات التمويل الدولية والمانحين الثنائيين. وقد تم ذلك في التزام كامل بالمبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تؤكد الملكية الوطنية للدول المعنية واحترام سيادتها واستقلالها.

إننا نؤكد على أهمية الالتزام بما نص عليه البيان الرئاسي الصادر عن مجلسكم الموقر في أول مداولات له بشأن الموضوع في عام ٢٠٠٧ (S/PV.5632)، واقتبس ”أن تحديد نهج قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني حق سيادي للبلد المعني ومسؤوليته في المقام الأول.“ (S/PRST/2007/3، ص ١)

واستنادا إلى ذلك فإننا نؤمن على سلامة المقصد في ما يتعلق مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى بناء قدرات قطاعات الأمن، خاصة في البلدان الخارجة من النزاعات، من

خلال تقديم شتى أوجه الدعم التدريبي والمعلوماتي والتقني، باعتبار أن ذلك من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار بعد انسحاب بعثة حفظ السلام من البلد المعني أو بعد خروجه من مرحلة النزاع إلى مرحلة بناء السلام.

لكن نود أن ننبه إلى ضرورة توخي المحاذير من أن ينجرف هذا المصطلح إلى اتجاهات تتعارض مع السيادة الوطنية للدولة المعنية، من حيث التدخل في الجوانب التشريعية والتنفيذية الخاصة بأجهزة الشرطة والأمن والسجون والجيش في الدول، إذ أن التشريعات الخاصة بهذه الأجهزة هي لا شك جزء لا يتجزأ من المنظومة القانونية للدولة ودستورها.

إننا ننوه في هذا المقام بحلقة العمل الدولية التي عقدت في مدينة كيب تاون، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٧ بشأن كيفية تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاعات الأمن في البلدان الأفريقية. حيث كانت تلك الحلقة فرصة جيدة لإبراز التجربة الأفريقية في هذا الجانب، وبصفة خاصة إبراز فعالية دور الشركاء الإقليميين، والإشارة هنا إلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي.

إذ أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومن واقع صلتها المباشرة بطبيعة التركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية للبلدان الأفريقية هي الأقدر على تفهم جميع الأبعاد التي تكتنف إصلاح الأجهزة الأمنية في هذا البلد أو ذاك، ومن ثم تحديد طبيعة الاحتياجات أو البرامج التي يمكن أن تنفذها الأمم المتحدة في البلد المعني بناء على طلبه وفي إطار تفاهم وتنسيق وبينه وبين الأمم المتحدة واستنادا على أن الملكية الوطنية حق غير قابل للتصرف أو التفاوض وأن الأجهزة الشرطية والأمنية والعدلية أجهزة سيادية.

ونود أيضا أن نشير إلى أهمية النظر في تحديد موجهات إرشادية محددة كنقطة انطلاق يتم الاحتكام إليها عند صياغة وإعداد مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن. إننا نشيد بمبادرات الأمين العام وجهوده الرامية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إصلاح قطاعات الأمن في البلدان الخارجة من النزاعات. ونشير في هذا الخصوص إلى تقريره الضافي الذي أودعه لدى مجلسكم الموقر في شباط/فبراير عام ٢٠٠٨.

ونؤكد أيضا على تكامل محوري الأمن والتنمية باعتبارهما أهم ركائز السلام المستدام، خاصة وأن الوثيقة الختامية لقمة الألفية قد أكدت على ذلك كأحد أهم الضمانات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولمنع الانتكاس من السلام إلى الحرب مرة أخرى في البلدان الخارجة للتو من النزاعات.

وفي الختام، نأمل أن تفضي مداولاتنا بشأن هذا الموضوع إلى نهج متكامل يحقق الأهداف المتوخاة من إصلاح ودعم قطاعات الأمن بما يحترم سيادة الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): يسرني أن أخاطب المجلس اليوم باسم حركة عدم الانحياز.

أود بداية أن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة النيجيرية على تنظيم هذه المناقشة الهامة، ولكم معالي الوزير، على ترأسكم الجلسة شخصيا، لأجل التركيز على مسألة إصلاح القطاع الأمني، التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع البلدان الخارجة من الصراعات، وخصوصا في أفريقيا. وترى الحركة بأن المناقشة قد أتت في وقت مناسب جدا، حيث تمثل إضافة قيمة إلى مناقشتنا في الجمعية العامة أمس، بشأن أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/66/PV.32 و A/66/PV.33). تعرب

الحركة أيضا عن تقديرها للسيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

تشكل مناقشة اليوم جزءا لا يتجزأ من النقاش الموسع حول الترابط بين الأمن والسلام والتنمية، كعوامل متعاضدة، إلى جانب التكامل بين أنشطة منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، في إطار أدوارها في مختلف مراحل تسوية الصراعات والمساعدة على بناء القدرات المؤسسية للدول الخارجة من الصراعات، وكذلك تلك التي تمر بمرحلة انتقالية.

إجمالا، يساهم أعضاء حركة عدم الانحياز بما يزيد على ٨٠ في المائة من الموظفين العاملين في عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لدى أغلبها ولايات لإصلاح القطاع الأمني. وأعضاء الحركة من مؤيدي كل الجهود التي يمكن للأمم المتحدة أن تسهم من خلالها في تعزيز السلام والأمن في المناطق الملتهبة عبر العالم، بما في ذلك أنشطة إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون.

أكد زعماء حركة عدم الانحياز في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقدوه في شرم الشيخ بمصر على أهمية إصلاح القطاع الأمني في سياق حالات ما بعد الصراع وعمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام. وشددوا على ضرورة إدماج إصلاح القطاع الأمني ضمن الإطار الواسع لأنشطة الأمم المتحدة بشأن سيادة القانون، وذلك لضمان ألا تكرر هياكل وأنشطة إصلاح القطاع الأمني العمل المنجز في مجال سيادة القانون.

أما بالنسبة لوضع نهج خاص بالأمم المتحدة فيما يخص إصلاح القطاع الأمني، فإن حركة عدم الانحياز ترى بأن ذلك الأمر يجب أن يتم داخل الجمعية العامة، لضمان تنفيذ صياغة استراتيجيات إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك نطاقها وولايتها، في إطار العملية الحكومية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الرئيسية والحق السيادي للبلد المعني في تحديد أولوياته الوطنية في هذا المجال.

إن حركة عدم الانحياز تتفق مع الأمين العام بأن الملكية الوطنية يجب أن تكون حجر الزاوية في نهج الأمم المتحدة فيما يخص إصلاح القطاع الأمني. يتعين أن تكون الملكية الوطنية وتكييف أدوات إصلاح القطاع الأمني في سياقات وطنية بعينها المبادئ الأساسية التي ترشد دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح القطاع الأمني.

من منظور وطني، تؤمن مصر بأن إصلاح القطاع الأمني ليس هدفا يجب تحقيقه بمعزل عن التصدي لباقي التحديات المجتمعية التي تواجه السلام والأمن في البلدان الخارجة من الصراعات. وتشمل هذه التحديات بطالة الشباب والجريمة المنظمة والفقر المدقع والافتقار للخدمات الكافية في مجالي الصحة والتعليم.

استنادا إلى تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي، لم يحقق أي بلد ذو دخل منخفض أو هش أو تسوده الصراعات ولو هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، فإن مصر تؤكد بأن الدعم الدولي لإصلاح القطاع الأمني يتعين ترسيخه في الجهود الأوسع لبناء القدرات، الرامية إلى المساهمة في معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والبيئة الأمنية المعقدة في البلدان الخارجة من الصراعات، بالإضافة إلى الاستجابة لاحتياجاتها وظروفها الخاصة.

من ثم، نرى بأن وضع نهج للأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني خاص يتطلب مناقشة مستفيضة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لإتاحة الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة بأكملهم ليشاركوا بشكل كامل في هذا النقاش. كما نعتقد بأن لجنة بناء السلام في وضع أفضل لتنسيق أنشطة مختلف أجهزة الأمم المتحدة

ووكالاتها في هذا الصدد، خصوصا في ضوء التجربة التي اكتسبتها اللجنة، من خلال عملها مع الدول المدرجة على جدول أعمالها.

علاوة على ذلك، وبغية ضمان القيادة والملكية من جانب البلد المستفيد من عملية الإصلاح، يجب أن يضطلع البلد المتلقي بالكامل بصياغة استراتيجية الإصلاح وتحديد الثغرات والاحتياجات والمجالات ذات الأولوية، إلى جانب تنسيق الدعم الدولي لتفادي ازدواجية الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وفد باكستان يهنئ بحرارة وفد نيجيريا على إدارته المقتدرة لعمل مجلس الأمن خلال هذا الشهر ولعقد هذه المناقشة الهامة. ونحن سعداء برئاسة وزير خارجية نيجيريا اليوم للجلسة. إن مشاركتكم سيدي، في مناقشة اليوم، مواتية لإعادة تركيزنا الجماعي على هذا الموضوع الهام. والبيان الرئاسي المعتمد اليوم (S/PRST/2011/19) سلط الضوء على مسائل هامة.

قبل مواصلة كلمتي، أود أن أعرب عن تأييد باكستان للبيان الذي ألقاه ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إصلاح القطاع الأمني حاسم لإرساء دعائم السلام الدائم ومنع نشوب اشتعال الصراع من جديد. وباكستان، باعتبارها في طليعة الدول المساهمة بقوات، تدرك مدى أهمية إنشاء قطاع أمني فعال بغية سحب جميع بعثات حفظ السلام بصورة ناجحة وفي الوقت المناسب. يشكل القطاع الأمني القابل للاستمرار، والذي يحظى بثقة السكان المحليين، مفتاح الانتقال المستدام من حفظ السلام إلى بناء ا السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل.

في هذا البيان المقتضب، سنلقي الضوء على أربع نقاط تتعلق بتعزيز ترشيد نهجنا الجماعي المتعلق بإصلاح القطاع الأمني.

أولا، نحن نقدر العمل المهم الذي تحقق في الأمم المتحدة بغية تطوير خطاب غني بخصوص إصلاح القطاع الأمني، وبناء هياكل الدعم المطلوبة، في المقر وفي الميدان، منذ تقرير الأمين العام عن الموضوع (S/2008/39). وفي هذا السياق، قدمت الوحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بدعم إصلاح قطاع الأمن، التي أنشئت سنة ٢٠٠٩، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني إسهامات إيجابية.

لكن دور الممارسين لإصلاح القطاع الأمني في المقر يحتاج إلى إعادة ضبط لتعزيز استجابتهم للبعثات الميدانية. لذلك، فإن بناء القدرات في وحدة إصلاح القطاع الأمني تكتسي نفس أهمية استخدام هياكل أخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية بناء التماسك وتجنب الازدواجية.

ثانيا، بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضرورية لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني، الذي يشكل جزءا من العديد من الولايات الحالية. دعمت الوحدات الباكستانية في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن بامتياز. وأحد الأمثلة القائمة هي وحدتنا في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ستواصل قواتنا دعم برامج إصلاح قطاع الأمن. ولكن، من المهم التأكيد على أنه لا يمكن ترك إصلاح قطاع الأمن لعنصري العسكريين/والشرطة وحدهما. تكفل مجالات متنوعة مثل الإصلاح القضائي، وإدارة الحدود والجمارك وحالات الطوارئ المدنية مساهمة مدنية ثابتة في مجال إصلاح قطاع الأمن. هذه هي المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها لجنة بناء السلام وتشكيلاتها المختلفة دورا من خلال الموارد المالية التي يحفزها صندوق بناء السلام.

والأهم، تؤدي المنظمة الإقليمية دورا محوريا في صياغة إطار للجهود المتعددة الأطراف المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على دور الاتحاد الأفريقي الذي يستحق الثناء في وضع إطار سياسة إصلاح قطاع الأمن من أجل التنفيذ. تأتي مشاركة الاتحاد الأفريقي في إصلاح قطاع الأمن تحقيقا لمقاصد صون السلام والأمن في القارة. ولهذا، يجب أن تدعم الأمم المتحدة بصدق الجهود التي تبذلها القيادة الأفريقية. ومن جانبنا، تؤيد باكستان أفريقيا في هذه المبادرة الهامة.

وختاما، يجب أن يتوافق نهجنا الجماعي بشأن إصلاح قطاع الأمن مع المبادئ الدولية المعمول بها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكن فرض إصلاح قطاع الأمن أو رؤيته يفرض على حكومة مضيفة ممانعة. يرتكز إصلاح قطاع الأمن الناجح والمستدام على مبدأ الملكية الوطنية. إن مشاركة السلطات المضيفة الشاملة، وبناء القدرات على أسس مهنية هما مكونان حيويان للملكية الوطنية. سيساعد إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بغض النظر عن كون الفكرة وليدة في المناطق الخارجة من الصراع، في تعزيز المكاسب التي تحققت في برامج إصلاح قطاع الأمن.

وأختتم بالإشارة إلى أحدث تقرير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/65/19). وأذكر الأمانة العامة بمواصلة إحاطاتها الإعلامية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى البعثات الميدانية. ونتطلع جميعا إلى الاستفادة من هذه الإحاطات الإعلامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نيجيريا على عقد هذه المناقشة. إن وجودكم شخصيا اليوم، سيدي الرئيس، يؤكد مدى أهمية هذه المناقشة. إنني مدرك تماما للضغوط كوني المتكلم الأخير لذلك سأختصر بياني المكتوب توفيرا للوقت.

ينصب التركيز الأساسي لهذا النقاش على أفريقيا بالطبع. لكن، تعلمت أستراليا عددا من الدروس من خلال تعاوننا في مجال إصلاح قطاع الأمن مع بلدان منطقتنا – منطقة آسيا والمحيط الهادئ – والتي نعتقد أنه قد يكون من المفيد تشاطرها. سأذكر بإيجاز ثلاثة منها:

الدرس الأول هو أهمية الملكية والقيادة الوطنية. تعتبر الدول الأعضاء الجهات الرئيسية الموفرة للأمن في بلدانهم. هذا هو حقهم في السيادة بالطبع ومسؤوليتهم على حد سواء. إن الملكية الوطنية أمر بالغ الأهمية لضمان الشرعية والاستدامة. ويتمثل دور المجتمع الدولي في تعزيز قدرة الدول على الوفاء بهذه المسؤولية. بالنسبة إلى القيادة الوطنية، يتطلب إصلاح قطاع الأمن الفعال من السلطات الوطنية إرساء رؤية استراتيجية لقطاعاتها الأمنية والمضي في تطبيقها. وهذا يتطلب الالتزام السياسي والاستفادة القوية من جميع المشاركين، بما في ذلك المجتمع المدني. وتعد مشاركة المرأة، بالطبع، أمرا ضروريا.

لا يمكن أن يكون إصلاح قطاع الأمن مشروع قصيرة الأجل. لا بد من آفاق طويلة المدى لتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة وبناء الثقة وإقامة الدائرة اللازمة من أجل التغيير.

وقد علمتنا بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، وهي بعثة إقليمية بقيادة أستراليا، أو بعثة بناء سلام دروسا قيمة عن أهمية الملكية الوطنية. وقد تطورت الآليات لهذه الملكية عبر الزمن، ويخضع اليوم التعاون بين بعثة المساعدة الإقليمية وحكومة جزر سليمان إلى ترتيبات الشراكة التي تحدد بعناية معالم وأطر زمنية متفق عليها. فعلى سبيل المثال، قلص عنصر الشرطة في بعثة المساعدة الإقليمية تدريجيا من

المهام الميدانية إلى تركيزه الحالي على بناء القدرات، مثل تنمية المهارات القيادية واستعراض أعمال الشرطة والإطار التشريعي الأمني.

والدرس الثاني هو أهمية اتخاذ نهج شامل ومتكامل. وكما نعلم، فشلت العديد من مبادرات إصلاح قطاع الأمن بسبب تركيزها التقني الضيق الأفق والفهم غير الكافي للسياقين الاجتماعي والسياسي. يتطلب إصلاح قطاع الأمن إتباع نهج شامل، يتجاوز برامج التدريب والتجهيز البسيطة. وينبغي تنفيذ إصلاح قطاع الأمن باعتباره جزء من الإصلاحات الأوسع نطاقا في القطاع العام، وعدم التركيز على الجيش فقط، بل على المجتمع المدني والشرطة وقطاع العدالة أيضا. وينـاظر الإصلاح الأكثر فعالية ويكمله تطوير مؤسسات ديمقراطية قوية، بما في ذلك الرقابة البرلمانية على قوات الأمن.

مرة أخرى، تقدم بعثة المساعدة الإقليمية نموذجا قويا لإتباع نهج متكامل. فمنذ البداية، عملت على دعم الإصلاح في جميع جوانب قطاع الأمن، من الشرطة والجمارك ومراقبة الحدود والسجون والنظام القضائي إلى مؤسسات الإدارة المالية العامة.

أما الدرس الثالث فهو الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويمكن أن تتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشرعية فريدة، ودورا مهما في تعزيز التعاون الإقليمي. وكما نعلم يمكن أن تتمتع المنظمات الإقليمية والدول المجاورة لها بمزايا نسبية متفردة من حيث الوعي الثقافي والمهارات اللغوية.

مرة أخرى، تعطي بعثة المساعدة الإقليمية، التي تعمل تحت رعاية منتدى جزر المحيط الهادئ، مثالا قويا. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، خدم الآلاف من رجال الشرطة والعسكريين والموظفين المدنيين من مختلف أنحاء المنطقة مع البعثة، مقدمين تجربة مهمة، ومنظورات ثقافية ومهارات لغوية لعمل بعثة المساعدة الإقليمية.

في أفريقيا، نشير بإعجاب إلى عمل الاتحاد الأفريقي في المضي قدما، لا سيما تطوير إطار سياسة إصلاح القطاع الأمني القاري. وتظل أستراليا على استعداد لتقديم المساعدة في ذلك العمل، لا سيما في مجال حماية المدنيين.

أود أن أبدي تعليقاتي النهائية بشأن دور الأمم المتحدة. ولكن، لتوفير الوقت، سأتركها لتُقرأ في بياني الذي تم توزيعه. أود أن أؤكد فقط على ضرورة تكامل الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة. تؤدي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام دورا محوريا. ثانيا لا بد من إقامة تعاون وثيق مع البنك الدولي والشركاء الإنمائيين الآخرين. ثالثا، لا بد أن تدعم الأمم المتحدة عمل المنظمات الإقليمية بشأن إصلاح قطاع الأمن. والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مثال ممتاز. رابعا، تؤدي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عملا هاما. لا سيما في مجال الدروس المستفادة التي يجب تسليط الضوء عليها.

وختاما، أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. فإصلاح قطاع الأمن في جوهره، يعتمد على إعادة تشكيل المؤسسات التي تخدم مواطني البلد وتحميهم. ومن الجلي، أن هناك مواضيع أكثر أهمية بالنسبة لعمل المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بذلك، يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.